مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر - العدد الأول - (2015) 25 - 73
المعهد العربي للتخطيط

بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ايهاب مقابله*

ملخص

يأتي الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لعدة أسباب أولها أن تطوير هذه المنشآت جزء هام من جهود تعزيز حجم ودور القطاع الخاص، ولأنها تعتبر أحد أهم آليات تعزيز التنويع الاقتصادي، ولأنها من الوسائل التي يعول عليها وبقوة في تشغيل الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل من الشباب من أجل تقليل العبء على القطاع الحكومي. وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من المنشآت المسجلة في الكويت وحوالي 95% من المنشآت المسجلة في السعودية وحوالي 75% في قطر. وتساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف 86% من العاملين في القطاع الخاص في الإمارات، و90% من العاملين في القطاع الخاص في الكويت والسعودية. تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق نموها وتؤثر في دورها التنموي. تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص، وتحديد أهم التحديات التي تواجها. كما تهدف إلى عرض تحليل مستوى التحسن أو التراجع في بيئة الأعمال، وبيان حجم الإصلاحات التي اتخذتها المؤسسات المعنية لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء ومدى تطبيق أفضل الممارسات الجيدة التي نفذتها العديد من الدول والتي تساعد في تحسين ممارسة أنشطة الأعمال. أشارت الدراسة إلى تركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النشاط التجاري وقطاع الخدمات غير المالية والمنشآت الميكروبية، إلى وجود إشكالية واضحة في البيئة الاستثمارية وعملية ممارسة أنشطة الأعمال، الأمر الذي ينعكس على تطور الاستثمار المحلي. ومن أهم هذه المعوقات والتحديات: مشكلة التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل، وأخرى تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار، وصغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، وانتشار ظاهرة التستر، والبيروقراطية الحكومية، وقلة خدمات الدعم الفني، وضعف الروابط مع المنشآت الكبيرة. وقد أوصت الدراسة بتبني تعريف واضح للمشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وبضرورة العمل على إجراء الإصلاحات التشريعية والإجرائية اللازمة لمعالجة أوجه القصور في بيئة الاستثمار، والعمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعمل على زيادة جودة الوظائف في القطاع الخاص ومواجهة ظاهرة التستر بكل الوسائل المكنة.

Business environment and small and medium enterprises in the Gulf Cooperation Council (GCC)

Ihab Magableh

Abstract

In GCC countries give great attention to SMEs because of their a corner stone in private sector development, their expected role in employing nationals, and their role in speeding up diversification, but they suffer from a variety of constraints. SMEs represent about 90% of registered companies in Kuwait, 95% in Saudi Arabia, 75% in Qatar. They create about 86% of private sector jobs in UAE, 90% in Kuwait and Saudi Arabia. However, SMEs developmental role is faced by different barriers. This study aims to analyze the status of SMEs in GCC countries in general and Kuwait in particular, to explore the major obstacles tackling them, to explore the business environment, reforms and the gap between a particular economy's performance and the best practice. It was found that SMEs are concentrated in the trade and nonfinancial services sectors, which are undesired by local entrepreneurs. It was also found that access to finance, access to markets, lack of information, spread of outsourcing "cover-up in business", high costs of land, lack of technical supports services, and the gap between private and public jobs are among the major problems facing SMEs growth. The study suggested a comprehensive and applicable definition for SMEs in GCC countries and summarized the needed steps to ease doing business and to increase quality of Job in SMEs to reduce the gap between private and public jobs. It also suggests establishing SMEs database and to fight against cover-up in Business. SMEs sector needs full cooperation and coordination of all stakeholders in a way that enables SMEs to be drivers of growth and output diversification.

*مدير مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: ihab@api.org.kw.

أولاً: مقدمة

يدرك المتابعون لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة باتت من أبرز مكونات ومرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وأصبحت هذه المنشآت محط اهتمام المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليميةً والدولية، حيث أصبحت المحور الأساسي للكثير من التقارير المحلية والإقليمية والدولية التي تصدرها الكثير من هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، وإيماناً من البنك الدولي بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأكيداً على ضرورة توفير البيئة التنظيمية والقانونية المناسبة لنموها وتطورها، فقد جاء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Report عام 2013 خاصاً بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بعنوان «إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة» بمثابة تأكيد على قناعة خبراء البنك الدولي بضرورة العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال والمبادرين ومحفزة لنمو وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة المراحل من دورة حياة هذه المنشآت. وتأكيداً على هذه الأهمية، جاء تقرير عام 2014 بعنوان «فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة»، وتقرير عام 2015 بعنوان «ما بعد الفعالية». كما خصص تقرير التنمية البشرية الخاص ببعض الدول لمناقشة دور هذه المنشآت في التنمية البشرية، كما خصصت بعض تقارير منظمة العمل العربية لإبراز دورها – أي المنشآت– في التشغيل. وقد أصبح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبرز مرتكزات تحديد استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة وبتمكين الشباب والمرأة، كما أصبح محوراً رئيسياً للعشرات من المؤتمرات وورش العمل والملتقيات واجتماعات الخبراء القطرية والإقليمية والدولية، ومحط اهتمام العديد من البرامج التدريبية التي تنفذها الكثير من المؤسسات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم، ومحط اهتمام القائمين على الإعلام الاقتصادي. وفي مجال الأنشطة البحثية، فإن نصيب هذا القطاع من الدراسات والأبحاث ما زال في تحسن مستمر نظراً لما تشهده اقتصاديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدارتها من تطورات مستمرة بسبب ارتباطها بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية وعلاقتها بالإبداع والريادة وعلاقتها بجهود التنمية ونتائج عملية التخطيط.

وقد جاءت نتائج الدراسات والأبحاث وتوصيات المؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء لتؤكد دائماً على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم المالي والمؤسسي لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل تطورها، وذلك من خلال زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من أجل تسهيل عملية تأسيس هذه المنشآت، وتقديم الدعم بأشكاله المختلفة لضمان تشغيلها وإدارتها

بالطرق الفعالة، وتوفير مقومات نجاحها ونموها باعتبارها أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول بغض النظر عن مستوى الدخل ودرجة النمو والتطور.

ويتجلى دور هذه المنشآت من خلال ما تقوم به في مجال دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي كاتب اقتصادي أو باحث أو مُنظر أو متابع أن يتجاهل العلاقة الوثيقة بين نمو هذه المنشآت والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (WBCSD، 2007؛ Chironga et.al، 2012؛ Magableh، 2009a؛ Stevenson، 2010). أضف إلى ذلك، فإن استعراض مراحل تطور بنية اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة يشير إلى أن ما وصلت إليه هذه الدول من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره شعوب تلك الدول حالياً، ولم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت وما زالت أداة تنموية فاعلة؛ أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص العمل، وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تساهم هذه المنشآت بنسبة لا بأس بها من الصادرات، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، بالإضافة إلى دورها في دعم جهود التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة (Newberry, 2006; Holcombe, 1995; Zeller & Diagne, 2001). إن كثيراً مما نراه أو نسمع به أو نقرأ عنه من منشآت كبيرة ناجحة ذات رؤوس أموال ضخمة ما هي – في الغالب – إلا تطورات وثمار لمنشآت متناهية الصغر تحولت إلى منشآت صغيرة، ومنشآت صغيرة تطورت وأصبحت منشآت متوسطة، وأخرى متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت منشآت كبيرة (Al-Mahrouq, 2006; Hobohm, 2001) .

أما الدول النامية، فقد أدركت ولكن في وقت متأخر من مسيرتها التنموية أهمية هذه المنشآت، وأصبحت تبذل ما بوسعها– وفقاً لقدراتها المالية والفنية المتوفرة والمتواضعة – من أجل توفير ما يمكن توفيره من مقومات نجاح وتطور هذه المنشآت. وقد ساعدت هذه المنشآت في التخفيف من حدة الكثير من المشاكل التي تعاني منها هذه الدول لا سيما تلك التي تتعلق بالإنتاج والاختلالات الهيكلية في سوق العمل. وقد بدأ الاهتمام بهذه المنشآت يتزايد بعد أن أثبتت مرونة وقدرة كبيرتان على التعايش مع كافة الظروف الاقتصادية لا سيما خلال مراحل الركود، فقد كانت هذه المنشآت الأقل تأثراً بتبعات الأزمة المالية الأخيرة عام 2008، على الرغم من تبعات هذه الأزمة على البنوك ومؤسسات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث زادت الفجوة التمويلية لهذه المنشآت (OECD, 2008). ويأتي هذا الاهتمام المتزايد بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة –

على الصعيدين الكلي والجزئي – باعتبارها آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، حيث تركز في كثير من الأحيان على أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمل وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمنشآت الكبيرة (Magableh, 2009b; OECD,1997). كما أن هذه المنشآت تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرين لتحويل أفكارهم إلى منشآت حقيقية، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً، وبسبب تدني مستوى فعالية السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، أصبحت هذه المنشآت الملاذ الأضمن والآلية الفاعلة لتحقيق التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحاً بعد نجاح لا سيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً (Magableh & Kharabsheh, 2011).

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن الدول العربية تعاني من إختلالات في سوق العمل وعلى رأسها ارتفاع معدلات البطالة المرتفعة نسبياً حتى في بعض الدول ذات الدخل المرتفع كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذا إضافة إلى ضعف التوجه نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس وذلك لأسباب سيتم عرضها وتحليلها في هذه الدراسة. الجدول رقم (1) يبين معدلات البطالة في الدول العربية وفقاً لآخر البيانات والإحصاءات المتوفرة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العمالة الوافدة في القطاع لخاص في دول المجلس تتراوح بين 80%–98%.

جدول رقم (1): معدلات البطالة في الدول العربية

الدولة	معدل البطالة (%)	الدولة	معدل البطالة (%)
الأردن (2012)	13	اليمن(2011)	18
الإمارات العربية المتحدة (2011)	4.3	تونس (2009)	18.9
البحرين(2011)	3.7	الجزائر(2009)	9.8
السعودية(2009)	5.4	جيبوتي(2008)	59
سوريا(2011)	14.9	السودان(2008)	20.7
العراق(2008)	15.4	الصومال(2007)	34.7
عمان (2007)	6.7	ليبيا(2007)	18.2
فلسطين(2010)	26.6	مصر(2009)	11.9
قطر(2009)	0.5	المغرب(2011)	8.9
الكويت(2009)	5.9	موريتانيا(2010)	23.9
لبنان (2009)	6.4	جزر القمر (2009)	20

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

وبناءً على سبق، واستناداً إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات في تنويع وحفز النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص، وسعياً لتعزيز دورها في تحقيق مزيد من التنويع في هيكل الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشغيل لا سيما العمالة المحلية، وبعد ما تبين قلة الدراسات المتخصصة حول اقتصاديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس، نرى من الضروري أن يُعطى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس أهمية أكبر في البحث والتحليل، ليس من خلال هذه الدراسة فحسب، بل من خلال سلسلة مستمرة من الدراسات التي تواكب تطور كافة القضايا ذات العلاقة بهذه المنشآت، وتواكب كذلك التطورات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية ذات العلاقة بهذه المنشآت.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص، حيث سيتم مناقشة توزيعها القطاعي وأهم التحديات التي تواجه هذه المنشآت وتؤثر في معدلات نموها وتطورها. وتهدف كذلك إلى عرض واقع بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية، ثم تركيز التحليل على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص، كما سيتم استعراض مستوى التحسن أو التراجع في كافة المؤشرات التي يصدرها التقرير، وبيان حجم الإصلاحات التي اتخذتها المؤسسات المعنية لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء ومدى تطبيق أفضل الممارسات الجيدة التي نفذتها العديد من الدول والتي تساعد في تحسين ممارسة أنشطة الأعمال. كما تهدف إلى إضافة مجلس التعاون إلى قائمة المجموعات الإقليمية التي يتضمنها تقرير ممارسة الأعمال من أجل مقارنة أداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أداء باقي المجموعات الإقليمية وإلى عرض وتحليل الإصلاحات المسجلة على صعيد ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية خلال السنوات العشرة الماضية. وأخيراً، تهدف الدراسة إلى الخروج بمجموعة من التوصيات العملية على صعيد تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها التنموي وتشجيع الريادة والعمل الحر والإبداع، وعلى صعيد تحسين البيئة الاستثمارية بما يضمن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتحسن ترتيب دول المجلس في التقارير الدولية ذات العلاقة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من عدة أبعاد، فهي تقوم بعرض وتحليل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد أبرز مكونات القطاع الخاص في دول المجلس بشكل عام والكويت على وجه التحديد، وتحدد آليات تعزيز دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم بتقييم مستوى الجهود المبذولة لتيسير عملية ممارسة أنشطة الأعمال التي تعتبر أهم محددات الاستثمار، وتناقش قضية العمالة المحلية ومشاركتها في القطاع الخاص وظاهرة التستر وخطورتها على الاقتصاد الوطني. وتعرض معوقات نمو قطاع استراتيجي من المفترض أن يكون أساس عملية التنويع الاقتصادي ومن ابرز القطاعات الرائدة في مرحلة ما بعد النفط- وهو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تبرز أهميتها من كونها نقطة انطلاق لمزيد من الجهود البحثية المتعلقة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس والذي لم يحوز على الاهتمام اللازم من قِبَل الباحثين والمحللين والاقتصاديين المحليين والعرب، ومن توصياتها وآليات العمل التي ستقترحها لا سيما في مجال تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وتكتسب أهمية إضافية بسبب تقديمها لتعريف مقترح للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الكويت اعتماداً على البيانات المتوفرة والتعريفات المستخدمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتعريفات المستخدمة من قبل عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية.

منهجية ومكونات الدراسة

انطلاقاً من أهداف الدراسة، سيتم استخدام منهجية التحليل الوصفي والكمي للوقوف على واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت بالاعتماد على مسح المنشآت الذي تنفذه الإدارة المركزية للإحصاء والمصادر الأخرى المتوفرة، كما سيتم استخدام أسلوب دراسة المقارنة لتحديد مستوى البيئة الاستثمارية في دول المجلس من جهة والمجموعات الإقليمية الأخرى من جهة أخرى، إضافةً إلى مقارنة الكويت بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية في ذات المجال. وتتكون هذه الدراسة – إضافة لهذه المقدمة – من ستة أجزاء. يناقش الجزء الأول مفهوم وأهمية وخصائص وأهم معوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، بينما يركز الجزأين الثاني والثالث على واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص، ومعوقات نمو هذه المنشآت على التوالي. أما الجزء الرابع فيناقش وبشكل مفصل مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المجلس وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وبيان مدى ملائمة البيئة الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على مستوى الريادة والإبداع. أما الجزء الخامس والأخير فيعرض أهم النتائج والتوصيات.

ثانياً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة: مفهومها وخصائصها وأهميتها والتحديات التي تواجهها

2.1 مفهوم وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لم تنجح المؤتمرات وورش العمل والندوات والمناقشات واجتماعات الخبراء المحلية والإقليمية والعالمية التي تنظم برعاية العديد من المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة في الوصول إلى آلية موحدة وواضحة تساعد في التوصل إلى تعريف أو مفهوم موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل على العكس كانت هذه الفعاليات– في كثير من الأحيان– تولد مزيد من التباعد في هذا المجال، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة وظهور معايير جديدة أو اختلاف الإطار الذي يتم فيه استخدام هذه المعايير، فبدلاً من أن يتم تقليل وتوحيد الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تعريف وتصنيف هذه المنشآت، كانت تظهر مقترحات ومعايير جديدة. وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه من الصعب التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد (Ayyagari, et.al, 2005؛ Tom Gibson, 2008؛ CSES, 2012). وتشير بعض الدراسات ذات العلاقة إلى وجود أكثر من (55) تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة. أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبسبب ندرة البيانات المالية للمنشآت (حجم المبيعات وحجم رأس المال وغيرها) من جهة، وصعوبة الحصول عليها من جهة أخرى، فإننا نجد أنها تميل إلى استخدام معيار عدد العاملين لتعريف المنشآت، باستثناء الكويت التي تستخدم حجم رأس المال (IFC, 2010b)، كما هو مبين في الجدول رقم (2). وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات ليس لديها تعريف موحد رسمي حيث تختلف التعريفات في المؤسسات الحكومية عنه في البنوك، كما قد تختلف من إمارة إلى أخرى وفي المؤسسات داخل الإمارة الواحدة (Hertog, 2010).

جدول رقم (2): تعريف المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	منشأة ميكروية	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة
البحرين	1–9 عمال	10–19 عامل	20–99 عامل
عمان	1–5 عمال	6–20 عامل	21–100عامل
قطر	–	اقل من 10 عمال	10عمال وأكثر
السعودية	1–9 عمال	10–59 عامل	60–199
الكويت	–	رأس المال اقل من 150 ألف دينار	رأس المال اقل من 500 ألف دينار

المصدر: IFC, SME Banking Knowledge Guide, 2010

ويلاحظ من الجدول تقارب التعريفات إلى حد ما بين كل من البحرين وعُمان وقطر، إلا أن نطاق التعريف يتسع في حالة السعودية، حيث أن المنشأة المتوسطة- على سبيل المثال- يجب أن تشغل أكثر من 60 عامل، بينما إذا زاد عدد العمل عن 20 و21 و10 في كل من البحرين وعمان وقطر على التوالي فإن المنشأة تعتبر متوسطة. وقد يُعزى ذلك إلى ارتفاع عدد السكان والقوى العاملة في السعودية مقارنة بالدول الأخرى. أما في الكويت، فلا يستخدم عدد العمال بشكل رسمي في تحديد حجم المنشأة -إلا في بعض مؤسسات التمويل وعلى نحو ضيق- بينما يتم التركيز على رأس المال لاسيما عندما يتعلق التصنيف بمؤسسات التمويل أو مسألة الحصول على الخدمات الحكومية. وقد يعزي البعض عدم التركيز على عدد العمال كمؤشر للتعريف لأن هذه المنشآت لا تساهم في توظيف الأيدي العاملة المحلية بالشكل الكافي والمطلوب.

2.2 خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من هذا التباين في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الدول وأبعاد هذا التباين المختلفة، إلا أنها توصف بمجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن المنشآت الكبيرة. تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن تنطبق هذه الخصائص على جميع المنشآت في كافة دول العالم، فهناك خصائص مشتركة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من الصين والكويت والأردن على سبيل المثال، إلا أنه ثمة خصائص تنفرد بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصين، وكذلك الحال في الكويت والأردن. ويعود الاختلاف في بعض خصائص هذه المنشآت إلى عوامل عديدة أهمها: اختلاف هيكل الإنتاج، وتباين البيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهيكل سوق العمل، وتركيبة السكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والقطاعات الرئيسية التي تتمركز بها هذه المنشآت، ودرجة التطور التكنولوجي. ومن أهم الخصائص العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن مالك المنشأة يتولى في الغالب إدارة العمليات الإدارية والفنية، والانخفاض النسبي في حجم رأس المال، والاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية، والمرونة في الإنتاج والمقدرة على الانتشار الجغرافي، وقوة العلاقة التكاملية فيما بينها، وقدرتها العالية على جذب المدخرات، وارتباطها الوثيق بالريادة والمبادرة، وانخفاض مستوى الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور كما في المنشآت الكبيرة، ومتانة الروابط الأمامية والخلفية فيما بينها من جهة، والمنشآت الكبيرة من جهة أخرى، والقدرة العالية في الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى، وضعف تأثيرها على صانعي القرار، وعدم التناظر في المعلومات، وقدرتها على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات الاقتصادية، وضعف قدرتها على الالتزام بمتطلبات الحفاظ على البيئة،

وسهولة اتخاذ القرارات الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الخصائص تعتبر نقطة قوة لهذه المنشآت، ومنها ما يُشكل عقبة حقيقية أمام نموها وتطورها (الخطيب، 2009؛ الصليع، 2001؛ Chen، 2006).

2.3 أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي

تناقش الكثير من الدراسات سنوياً أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، الأمر الذي يُصعّب عملية تضمينها وإدراجها كاملة في هذه الدراسة. ويستخدم الباحثون معايير رئيسية لقياس دور هذه المنشآت ومساهمتها في الاقتصاد أهمها: مساهمتها في الإنتاج والتصدير والتشغيل، ودورها في تعزيز التوازن التنموي ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وكذلك دورها في تعزيز الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، هذا بالإضافة إلى دورها في استغلال الموارد الاقتصادية للدولة، وترجمة الأفكار الريادية والإبداعية، ودعم التنمية الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، سيتم عرض أبعاد الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشآت، Mulhern، 1995؛ Hobohm، 2001؛ Magableh، 2009a). ويمكن أن يدرك المرء الملم أهمية هذه المنشآت ودورها في الاقتصادي والاجتماعي من خلال النظر حوله وتخيل الاقتصاد الذي يعيش فيه بدون المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟!.

يتمثل الدور الاقتصادي لهذه المنشآت بأنها تساهم في زيادة الإنتاج الكلي ودفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي، وتلعب دوراً بارزاً في التشغيل وخلق فرص العمل الجديدة، وتوفر مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة، وتشكل فرصة كبيرة لزيادة المنشآت الكبيرة حيث تعتبر بمثابة بذور للمنشآت الكبيرة. وقد أثبتت بعض الدراسات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقدر نسبياً –ووفقاً لبعض المؤشرات– على النمو والتطور من المنشآت الكبيرة (Almahrouq, 2006; Hall, 1987; Evans, 1987). وتعمل هذه المنشآت في كثير من الدول كمنشآت مكملة للمنشآت الكبيرة وداعمة لها، وتساعد في زيادة حجم التجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتعمل كذلك على تعزيز حجم الاحتياطيات من العملات الصعبة وزيادة نشاط قطاع البنوك والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وتعتبر مصدراً للأمن الاقتصادي للأسرة، وتساعد في تحقيق التوازن التنموي وتطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً أو الأقل نمواً، وتعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الاستثمارية الجديّة نظراً لما تتميز به من خصائص. ويتمثل دورها الاقتصادي كذلك بأنها تعمل كمراكز للتدريب، واعتمادها الكبير على الموارد المحلية، وكونها من الآليات الفاعلة التي يمكن الارتكاز

عليها في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والشباب، واعتبارها أداة فاعلة لزيادة العدالة وإعادة توزيع الدخل من خلال إتاحة الفرص للجميع، وقدرتها على تزويد فئة الفقراء بسلع وخدمات بنوعيات وجودة متباينة وبأسعار مناسبة، وكونها نواة بزوغ ونشوء القطاع الخاص، ومساهمتها في تعزيز مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لاسيما تلك التي تحجم المنشآت الكبيرة عن إنتاجها. وعلى الصعيد التطبيقي والعملي، أشارت العديد من الدراسات حول الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة المتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بشكل عام وفي الأردن، وفي الجزائر، والبحرين بشكل خاص (أبو الهيجاء، 1991؛ الخلف، 1995؛ الصادق واليوشع، 1997).

تختلف الأرقام والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المنشآت وتلك المتعلقة بحجم هذه المنشآت ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، إلا أنه يمكننا القول أنها تشكل نحو 90% من إجمالي المنشآت في معظم دول العالم، كما أنها تشغل حوالي 40–80% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 30% باستثناء عدد قليل من الدول لاسيما الدول النفطية. فعلى سبيل المثال، تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدولي النامية ما يزيد عن 95% من مجموع المنشآت، وتساهم بحوالي 45% من التشغيل و33% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول (IFC, 2010a). وبلغت نسبة مساهمة هذه المنشآت، سواء تلك العاملة في القطاع المنظم أو القطاع غير المنظم، في الإنتاج عام 2010 حوالي 64% في الدول ذات الدخل المرتفع، 69% في الدول ذات الدخل المتوسط، و63% في الدول ذات الدخل المتدني، مع ضرورة ملاحظة ارتفاع نسبة النشاط غير المنظم مع تدني مستوى الدخل (IFC, 2010a). وتساهم هذه المنشآت بحوالي 51% و85% من إجمالي الناتج المحلي في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، وبحوالي 33% من الناتج في الدول الناشئة، وبحوالي 75% في الإمارات. وقد بلغت مساهمة هذه المنشآت في الإنتاج في كل من الجزائر وفلسطين والسعودية حوالي 77% و59 % و25% على التوالي (Elasrag, 2012). وفي الوطن العربي تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من المنشآت المسجلة (Dahi, 2012)، وحوالي 90% في كل من عمان والكويت، و95 % في السعودية و75% في قطر، 94.3% في الإمارات، وتشكل 99.1% من مجموع المنشآت غير الزراعية في مصر (Elsrag, 2012). وتشكل فرص العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 51% من مجموع التوظيف في الولايات المتحدة، وحوالي 88% في اليابان، وحوالي 10–40% في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحوالي 74% في مصر، وحوالي 50% في الأردن، وحوالي 72.3% في البحرين. لكن هذه النسبة تنخفض وبشكل كبير إلى 19.5% في السعودية (عام 2006)، و4.5% في الكويت (عام 2007)، و5.5% في قطر (عام 2007).

لا تقل أهمية هذه المنشآت في تحقيق التنمية الاجتماعية عن دورها الاقتصادي، حيث تساعد في الحد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة، ويساعد الدخل الذي يتم تحصيله من هذه المنشآت في الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة، وهذا يعني نقل الأفراد إلى وضع أكثر أمناً بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم المعيشي والصحي والتعليمي. كما يساعد هذا الدخل في الاندماج في المجتمع والنشاطات الاجتماعية البناءة ، الأمر الذي يعزز النسيج الاجتماعي في المجتمع. وتساعد هذه المنشآت كذلك في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون لأصحابها والعاملين فيها، وبخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وإنتاجه. كما تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع، وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد، بدلاً من الاتكال والركون على الوظيفة الحكومية، وتساعدهم في التخلص من ثقافة العيب. وأخيراً، تساهم في خفض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وفي رفع مستوى التنمية المحلية.

2.4 معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية –على حد سواء– مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. وتختلف هذه التحديات والمعوقات بشكل بسيط من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة. كما تختلف وفقاً لكل مرحلة من مراحل عمر المنشأة (مرحلة ما قبل التأسيس، مرحلة التأسيس، مرحلة التشغيل، ومرحلة التقييم والتطوير). كما تقسم حسب البيئة التي تنجم عنها إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية. وعلى رغم ما يقال عن اختلافات في هذه المعوقات، فإن هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحدة وعامة وناجمة عن القيود المختلفة المفروضة على تلك المنشآت والمتواجدة في البيئة الخارجية المحيطة (مريان، 1997؛ Pinho & Martins، 2010؛ Perry el.al، 1988؛ Besnik ، 2007). ومن أهم هذه المعوقات في الدول النامية عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لنشأة هذه المنشآت وتطورها، وصعوبة الوصول إلى والحصول على التمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني والدعم المؤسسي، ونقص المعلومات، إضافة إلى معوقات إدارية وفنية على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع الذي تعمل فيه.

هذا ويمكن أن نجمل أهم المعوقات السابقة بالبنود الرئيسية التالية (Magableh, 2009b ؛ Magableh, 2012):

1. **المعوقات التمويلية:** وتشمل كل القضايا ذات العلاقة بعملية الحصول على التمويل، وتكلفة التمويل والإجراءات اللازمة والضمانات والشروط المطلوبة.
2. **معوقات تتعلق بنقص المعلومات:** وتشمل القضايا ذات العلاقة بقدرة أصحاب هذه المنشآت على الحصول على المعلومات اللازمة سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بمصادر التمويل أو بالأسواق المحلية والخارجية أو تتعلق بمؤسسات الدعم الفني أو التشريعات وغيرها.
3. **المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج:** وتشمل هذه المعوقات كل ما يتعلق بمدخلات الإنتاج مثل الأيدي العاملة بمستوياتها المختلفة والمهارات والمواد الأولية بأنواعها ومصادرها المختلفة، وغالباً ما تؤثر في تكاليف الإنتاج.
4. **معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية:** وتشمل كافة الجوانب التي تتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتشمل معوقات تتعلق بتأسيس المنشأة وتسجيلها والحصول على تصاريح العمل، ومعوقات اختيار الموقع المناسب وتقييمه بالطريقة المناسبة.
5. **المعوقات الإدارية والمؤسسية:** وتشمل المعوقات ذات العلاقة بخصائص الإدارة وأسلوبها وعملية اتخاذ القرارات وجودة الوظائف. ويمكن تلخيصها لتشمل غياب المهارات الأساسية في إدارة الأعمال والمحاسبة، وعدم قدرة الإدارة على الحصول على خدمات الدعم الفني، وصعوبة الوصول إلى صانعي القرارات والسياسات، وتدني مستوى جودة الوظائف.
6. **معوقات تتعلق بضعف دور المؤسسات الحكومية المعنية بهذه المنشآت:** ويمكن تلخيصها لتشمل عدم مراعاة المؤسسات الحكومية لاحتياجات وأولويات هذه المنشآت، وتمييز المؤسسات الحكومية بين المنشآت حسب الحجم ومجال الإنتاج والموقع الجغرافي، وعدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة المعالم لهذه المنشآت، وضعف التنسيق بين الحكومة والمؤسسات التمويلية والمؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة بتطوير هذه المنشآت، وتدني مستوى الدعم الحكومي للإبداع والريادة.
7. **معوقات تتعلق بالسوق والمنافسة:** وتشمل جميع المعوقات التي تؤثر في حجم السوق وقدرة المنشآت على التوسع والنمو والمنافسة للاستفادة من وفورات الحجم.

وفي نهاية هذا التحليل لأهم التحديات والمعوقات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نجد أنه من الضروري بل ومن الضروري جداً الإشارة إلى ملاحظة هامة وهي أن المنشآت في دولة ما أو قطاع ما قد تواجه بعض هذه التحديات ولكن ليس بالضرورة أن تواجهها كلها، وقد تختلف حدّة هذه المعوقات المشتركة من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تعاني من مشاكل خاصة بها لا تجدها في غيرها من الدول، ومن

الأمثلة على ذلك مشكلة التستر التي تنتشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي سيتم التعرض لها بمزيد من التفصيل لاحقاً عند الحديث عن أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

ثالثاً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بين 80% و 90% من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الرسمي، وتمثل حصة هامة من العمالة في القطاع الخاص، لاسيما في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة، وتحتل كل من مصر والسعودية وفلسطين والأردن والبحرين صدارة الدول العربية من حيث كثافة المنشآت، بينما تمثل كل من مصر والمغرب والسعودية والجزائر واليمن مركز الصدارة في الدول العربية من حيث عدد المنشآت. ويمكن القول أن مصر تعتبر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المنشآت حيث تقدر نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي بحوالي 90 % من العدد الإجمالي لتلك المنشآت في الدول العربية، وهذا يقلل من قدرتها في رفع القدرات التنافسية للاقتصاد ونقل التقنية الحديثة والمعرفة، وتسهم في تدني الإنتاجية. ويتراوح متوسط مساهمة هذه المنشآت في الإنتاج في الدول العربية بين 30% في كل من الإمارات والسعودية وحوالي 35% في الجزائر، و 40% في الأردن، و73 % في تونس، و80 % في مصر، وحوالي99 % في لبنان. ويتضح من هذه الأرقام التباين في مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. كما يوجد تباين في التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية المتوفر عنها بيانات. ويلاحظ من هذا التوزيع ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي التجارة والخدمات في استيعاب مثل هذه المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي يحتل أهمية نسبية أكبر في الاقتصادات المتنوعة مثل المغرب وفلسطين والأردن (صندوق النقد العربي، 2013).

وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه التحديد، يأتي الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب أولها أن تطوير هذه المنشآت جزء هام من جهود تعزيز حجم ودور القطاع الخاص، وثانياً أن تعتبر أحد أهم آليات تعزيز التنويع الاقتصادي بعيداً عن قطاع الصناعات الاستخراجية والنفطية، وثالثاً لأنها من الوسائل التي يعول عليها وبقوة في تشغيل الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل من الشباب من أجل تقليل العبء على القطاع الحكومي،

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من المنشآت المسجلة في الكويت وحوالي 95% من المنشآت المسجلة في السعودية وحوالي 75% في قطر. وتساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف 86% من العاملين في القطاع الخاص في الإمارات، و90% من العاملين في القطاع الخاص في الكويت والسعودية. أما مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي فهي متواضعة بسبب ضخامة حجم الإنتاج في القطاع النفطي، فهي تساهم بحوالي 35% و25% من الإنتاج في كل من الإمارات والسعودية على التوالي، حيث تعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة مع مثيلاتها في الدول النفطية والدول المتقدمة. يبلغ عدد المنشآت التي توظف أقل من 100 عامل حوالي 13466 في عمان وحوالي 29234 في قطر وحوالي 82526 في الإمارات، وتوظف هذه المنشآت حوالي 73809 عامل و278546 عامل و488458 عامل في هذه الدول على التوالي. وفيما يتعلق بتوزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في دول المجلس، فيشير إلى أنها تتركز في قطاعين رئيسين هما قطاع البناء وقطاع التجارة. فعلى سبيل المثال، حوالي 60% من المنشآت في الإمارات تعمل في قطاع التجارة و35% في قطاعات الخدمات و5% في قطاع الصناعات التحويلية. أما في السعودية، فإن 47% من المنشآت تعمل في قطاع التجارة والفنادق و27% في قطاع البناء والتشييد و12% في القطاع الصناعي و6% في قطاعات الخدمات. أما في قطر، تتركز حوالي 17% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة و21% في قطاع الصناعة و43% في قطاع البناء و6% في قطاع النقل. وفي البحرين، حوالي 43% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاع التجارة و14% في الصناعة و12% في البناء و10% في قطاع المطاعم والفنادق و9% في قطاع النقل (GICWED, 2013).

وتشير الإحصاءات والدراسات المتوفرة إلى عدم وجود تقسيم واضح وموحد للمنشآت العاملة حسب الحجم في الكويت بحيث يتم التمييز بين المنشآت المتناهية الصغر أو الميكروية والصغيرة والمتوسطة- كما هو الحال في أغلب دول مجلس التعاون الأخرى. وقد أشرنا سابقاً إلى أن الكويت تستخدم معيار حجم رأس المال في التمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتبيّن أن المنشأة الصغيرة هي تلك التي لا يزيد حجم رأس المال فيها عن 150 ألف دينار كويتي، أما المنشأة المتوسطة فهي تلك التي لا يقل حجم رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي (Hertog, 2010). وقد أشارت العديد من التقارير إلى أن الكويت ليس لديها إحصاءات رسمية دورية حول حجم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى بعض النسب التقديرية. ولكن، تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإجراء مسوحات للمنشآت العاملة في الكويت بحيث تقسمها حسب النشاط وطبيعة الملكية والقطاع الذي تعمل فيه وعدد المشتغلين. وتقسم الإدارة المركزية للإحصاء المنشآت حسب عدد المشتغلين إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى، هي المنشآت التي يعمل بها (1-10)

مشتغلين، والفئة الثانية هي المنشآت التي يعمل بها (11–19) مشتغل، أما الفئة الثالثة فهي المنشآت التي يعمل بها 20 مشتغل وأكثر. وفيما يلي عرضاً لتطور عدد المنشآت والمشتغلين وتوزيعهم حسب الملكية والنشاط اعتماداً على التقسيم السابق.

3.1 المنشآت العاملة في دولة الكويت

ارتفع عدد المنشآت المسجلة والعاملة في الكويت من 40213 منشأة عام 2002 إلى 40861 منشأة عام 2011[1]. وتشير الأرقام السابقة إلى تواضع متوسط معدل النمو السنوي في عدد هذه المنشآت، حيث لم يتجاوز 0.18 % سنوياً، أنظر الجدول رقم (3). ويمكن تفسير تدني هذا المعدل بضعف مستويات توجه الكويتيين إلى تأسيس منشآت استثمارية جديدة لأسباب قد تتعلق بالبيئة الاستثمارية ومستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة يمكن البحث فيها في دراسة أخرى. كما يمكن تفسير تدني هذا المعدل بارتفاع عدد المنشآت التي تخرج من السوق لأسباب عديدة، الأمر الذي يجعل صافي الزيادة في عدد هذه المنشآت متواضعاً. وقد يتعلق الموضوع بقضايا أخرى منها صغر حجم السوق، وضعف توجه المواطن الكويتي نحو الاستثمار المحلي، وضعف الجهود الحكومية لتشجيع الاستثمار وغيرها من الأسباب. ويشير توزيع المنشآت حسب الملكية عام 2011 إلى أن 99.6% منها كانت منشآت خاصة (منها حوالي 57.2% في النشاط التجاري، وحوالي 24.5% في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 13.5% في النشاط الصناعي، وحوالي 3.6% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 1.2% في نشاط المال والتأمين)، وحوالي 0.4% منها كانت منشآت عامة (منها حوالي 78.9% في نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح، وحوالي 9.3 % في النشاط الصناعي، وحوالي 5.6% في الخدمات غير المالية، وحوالي 3.7% في نشاط المال والتأمين، وحوالي 2.5 % في النشاط التجاري). ويلاحظ من النسب السابقة تمركز المنشآت في النشاط التجاري ونشاط الخدمات غير المالية في القطاع الخاص، بينما تتمركز المنشآت التي لا تهدف إلى الربح في القطاع العام، وهذا توزيع منطقي وطبيعي.

جدول رقم (3): تطور عدد المنشآت العاملة وعدد المشتغلين فيها في الكويت لعامي 2002 و2011

البيان	2011		2002	
	المنشآت	المشتغلين	المنشآت	المشتغلين
النشاط التجاري	23291	177789	23196	138665
نشاط التشييد والبناء	1478	145767	1361	83916
النشاط الصناعي	5517	131943	5429	95943
نشاط الخدمات غير المالية	9971	288918	9798	169017
نشاط المال والتأمين	477	32267	311	15245
نشاط الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	127	5385	118	3727
المجموع	40861	782069	40213	506513

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2002 و2011.

وعند مقارنة التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع العام (ملكية عامة) عام 2011 بتوزيعها النسبي عام 2002، نرى أن نسبة المنشآت في النشاط التجاري ونشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح قد تراجع لصالح المنشآت العاملة في النشاط الصناعي ونشاط الخدمات غير المالية ونشاط المال والأعمال. أما عند مقارنة التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص (ملكية خاصة) عام 2011 بتوزيعها النسبي عام 2002، نرى أن نسبة المنشآت في النشاط التجاري قد تراجعت لصالح المنشآت العاملة في نشاط البناء والتشييد ونشاط الخدمات غير المالية ونشاط المال والأعمال. وبهذا نلاحظ تراجع نسبة المنشآت في النشاط التجاري في القطاعين العام والخاص، بينما تزداد نسبة المنشآت في نشاط المال والأعمال في كلا القطاعين. ويشير التوزيع القطاعي لجميع المنشآت (العامة والخاصة) عام 2011 إلى أن المنشآت العاملة في النشاط التجاري هي الأكثر انتشاراً حيث تشكل حوالي 57% من مجموع المنشآت، يليها المنشآت العاملة في نشاط الخدمات غير المالية (24.4%)، ثم المنشآت العاملة في الصناعية (13.5%) ويلاحظ كذلك عدم وجود تغير ملحوظ في التوزيع النسبي للمنشآت حسب النشاط عما كان عليه عام 2002، إلا أن نسبة المنشآت التجارية إلى المجموع الكلي تراجعت بشكل طفيف لصالح المنشآت في النشاط الصناعي ونشاط المال والتأمين وقطاع البناء والتشييد. وبتحليل توزيع المنشآت عام 2011 حسب عدد المشتغلين، نرى أن حوالي 89% من مجموع المنشآت يتراوح عدد المشتغلين فيها من 1 إلى 10مشتغلين، بينما حوالي 5% منها يعمل بها من 11 إلى 19 مشتغل، وحوالي 6% يعمل بها 20 مشتغل وأكثر. وبمقارنة التوزيع النسبي في عام 2011 بنظيره عام 2002، نلاحظ تراجع نسبة المنشآت التي

يعمل بها من 1 إلى 10 مشتغلين لصالح الفئات الأخرى، وهذا قد يعكس حدوث تطور ونمو في بعض المنشآت مما أدى إلى انتقالها إلى فئة أعلى، بمعنى أن بعض المنشآت توسعت في عملية التوظيف وانتقلت من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية، وبعض منشآت الفئة الثانية انتقلت إلى الفئة الثالثة وهكذا.

وبتحليل التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد المشتغلين والنشاط في عام 2011، نرى أن حوالي 61.1% من المنشآت التي يعمل بها (1–10) مشتغلين تمارس نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 1.8% في البناء والتشييد، وحوالي 12.5% في الصناعة، وحوالي 25.8% في الخدمات غير المالية، وأخيراً حوالي 0.7% و0.2% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة لا تهدف إلى الربح على التوالي. أما تلك المنشآت التي يعمل بها (10–19) مشتغل، فقد تبين أن حوالي 26.1% من المنشآت نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 16.3% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 19.9% في نشاط الصناعة، وحوالي 35.4% في نشاط الخدمات غير المالية، وأخيراً، حوالي 1.9% و0.5% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة لا تهدف إلى الربح على التوالي. وتمارس حوالي 22.5% من المنشآت التي يعمل بها (20+) مشتغل نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 19.5% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 23.3% في نشاط الصناعة، وحوالي 25.8% في نشاط الخدمات غير المالية، وأخيراً حوالي 7.1% و1.7% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة لا تهدف إلى الربح على التوالي. وهنا يمكننا القول أن المنشآت العاملة في قطاعي المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح تتركز في الفئتين الأولى (من 1 إلى 10 مشتغلين) والثالثة (20+)، بينما تتركز المنشآت التجارية والصناعية بشكل كبير في الفئة الأولى، أنظر الجدول رقم (4). وهذا يعني أن معظم المنشآت الصناعية والتجارية هي منشآت صغيرة الحجم نسبياً. كما يمكن ملاحظة أن نسبة المنشآت العاملة في القطاع التجاري تقل مع زيادة عدد العمال (حجم المنشأة) والانتقال من فئة إلى الفئة الأعلى منها، في الوقت الذي تزداد فيه نسبة المنشآت في قطاع البناء والتشييد والقطاع الصناعي وقطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح. أما المنشآت في قطاع الخدمات المالية فتتركز أكثر ما يمكن (حوالي 35.4%) في الفئة الثانية، أي تلك التي تشغل (10–19 مشتغل)، بينما يتوزع الباقي على الفئة الأولى (1 – 10 مشتغلين) والثالثة (20+ مشتغل) بنسبة 23.7% و25.8% على التوالي. وإضافةً لما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد المشتغلين (الفئات الثلاثة) والقطاع في عام 2011 لم يختلف عما كان عليه عام 2002.

جدول رقم (4): التوزيع النسبي للمنشآت حسب القطاع وعدد المشتغلين

القطاع	1–10 مشتغلين	10–19 مشتغل	20+ مشتغل
التجاري	95.3%	2.3%	2.4%
التشييد والبناء	44.9%	22.7%	32.4%
الصناعي	82.2%	7.4%	10.4%
الخدمات غير المالية	86.4%	7.3%	6.3%
المال والتأمين	55.1%	8.2%	36.7%
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	58.3%	8.7%	33.1%

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2011.

3.2 المشتغلين في المنشآت العاملة في الكويت

شهد عدد المشتغلين في المنشآت العاملة في الكويت والمشمولة في بحث المنشآت التي تنفذه الإدارة المركزية للإحصاء زيادة كبيرة مقارنة بالزيادة في عدد المنشآت، فقد ارتفع عدد المشتغلين من 506513 مشتغل عام 2002 إلى 782062 مشتغل عام 2011، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 6.04% سنوياً، وهو أعلى بكثير من معدل نمو المنشآت (0.18%). ويمكن أن يعزى ذلك لأسباب عديدة أهمها: زيادة الطاقة الاستيعابية للكثير من المنشآت القائمة بسبب نمو نشاطاتها وتوسعها وزيادة حجم أسواقها أو زيادة عدد المنشآت التي تميل إلى استخدام أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام لعنصر العمل. أما فيما يتعلق بتوزيع المشتغلين بين القطاعين العام والخاص، فقد تبين أن 93.8% من المشتغلين يعملون في منشآت القطاع الخاص (منهم حوالي 37% يعملون في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 24.1% في النشاط التجاري، وحوالي 19.9% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 15% في النشاط الصناعي، 4% في نشاط المال والتأمين). أما البقية وهم حوالي 6.2% فيعملون في منشآت القطاع العام (منهم حوالي 44.9% في النشاط الصناعي، وحوالي 36.3% في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 11.1% في نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح، وحوالي 5.6% في نشاط المال والتأمين، وحوالي 2.1% في النشاط التجاري). ويتضح من النسب السابقة أن المشتغلين في القطاع العام يتمركزون في النشاط الصناعي وقطاع الخدمات غير المالية، بينما يتمركز المشتغلون في القطاع الخاص في النشاط التجاري ونشاط البناء والتشييد.

وبمقارنة التوزيع النسبي لكل من المشتغلين في القطاع العام حسب النشاط عام 2011 بنظيره عام 2002، نرى أن نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات غير المالية قد ارتفعت من 29.3%

إلى 36.3% على حساب المشتغلين في النشاط التجاري والنشاط الصناعي ونشاط المال والتأمين ونشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح. أما عند مقارنة التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاع الخاص حسب النشاط عام 2011 بنظيره عام 2002، نرى أن نسب المشتغلين في النشاط التجاري والنشاط الصناعي قد تراجعت لصالح المشتغلين في نشاط البناء والتشييد ونشاط الخدمات غير المالية وخدمات المال والتأمين. ويشير التوزيع القطاعي للمشتغلين حسب النشاط عام 2011 إلى أن النسبة الأكبر منهم يعملون في قطاع الخدمات غير المالية (حوالي 36.9%)، يليها نسبة العاملين في النشاط التجاري (حوالي 22.7%)، ثم نسبة العاملين في البناء والتشييد (حوالي 18.6%). ويلاحظ كذلك عدم وجود تغير ملحوظ في التوزيع النسبي للمشتغلين عما كان عليه عام 2002، إلا أن نسبة العاملين في المنشآت التجارية والنشاط الصناعي إلى المجموع الكلي تراجعت بشكل ملحوظ لصالح القطاعات الأخرى باستثناء نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح حيث بقيت نسبة المشتغلين فيها عام 2011 مقارنة بعام 2002 دون تغيير.

وبالنظر إلى التوزيع النسبي للمشتغلين في فئات المنشآت الثلاثة (المنشآت التي توظف من 1 إلى 10 مشتغلين، والمنشآت التي توظف من 11 على 19 مشتغل والمنشآت التي توظف 20 مشتغل وأكثر عام 2011) نرى أن الفئة الثالثة تشغل حوالي 76.7% من المشتغلين، تليها الفئة الأولى حيث توظف حوالي 19.3% من مجموع المشتغلين. ويتضح كذلك تراجع نسبة المشتغلين في المنشآت ضمن الفئة الأولى (من 1 –10 مشتغلين) من 28.3% إلى 19.3%، وتراجع نسبة المشتغلين في المنشآت ضمن الفئة الثانية من 5.2% إلى 3.9%، وزيادة نسبة المشتغلين في المنشآت التي تقع ضمن الفئة الثالثة من 66% إلى 76.7%. وهذا يشير إلى أن بعض المنشآت في الفئتين الأولى والثانية قد تطورت ووسعت نشاطها الإنتاجي الأمر الذي تطلب زيادة عدد العمال وانتقال بعضها إلى الفئة الأعلى من حيث عدد العمال. وبتحليل الجدول رقم (4) نرى أن حوالي 88.9% من المنشآت (هي التي تشغل من 1 إلى 10 مشتغلين) تشغل حوالي 19.3% من المشتغلين عام 2011، وأن حوالي 6% من المنشآت (وهي التي تشغل 20 عامل وأكثر) تشغل حوالي 76.7% من المشتغلين. أما المنشآت التي توظف من 10 إلى 19 عامل فإنها تشكل 3.9% من مجموع المنشآت لكنها توظف حوالي 5% من المشتغلين. وقد أشار أحد التقارير التي تعرضت للمنشآت في الكويت إلى أن المنشآت الميكروية والصغيرة (التي تم تحديدها بنسبة لا تقل عن 94%) تشغل فقط 24.3% من المشتغلين (GCC Market Monthly، 2012)، وهذا ينسجم إلى حد كبير مع الأرقام السابقة.

وإذا استخدمنا تعريف المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة المستخدم في البحرين، المبين في الجدول رقم (2)، من أجل تصنيف المنشآت العاملة في الكويت علماً بأنه الأقرب إلى

الفئات الثلاثة التي تستخدمها الإدارة المركزية للإحصاء، واعتماداً على الإحصاءات السابقة، يمكن القول أن 88.9% من المنشآت في الكويت هي منشآت ميكروية «ويطلق عليها البعض المنشآت الصغرى أو المنشآت متناهية الصغر»، وحوالي 5% هي منشآت صغيرة. أما نسبة المنشآت المتوسطة فهي غير واضحة لأن الفئة الثالثة مفتوحة للأعلى بحيث لا يمكن التمييز بين المنشأة التي توظف 21 مشتغل أو تلك التي توظف 300 مشتغل. وبهذا يمكن القول أن بعض التحليلات والأخبار الصحفية وأوراق العمل والتقارير التي تشير إلى أن المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الكويت تشكل ما يزيد عن 94% من المنشآت قريبة جداً من الواقع. وتتفق النسب السابقة مع نتائج تقرير المفوضية الأوربية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يناقش أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص (Hertog, 2010).

وهنا، وقبل الاستمرار في التحليل، يجب التأكيد أن معظم المنشآت الاقتصادية في الكويت تعمل خارج القطاع العام أو القطاع النفطي، وهي في حقيقة الأمر منشآت ميكروية وصغيرة. وتمثل هذه المنشآت الميكروية غالبية المنشآت الخاصة في الكويت عام 2011، وهي مملوكة في الغالب من قبل الوافدين. وقد يتمثل دور المواطنين فيها بأنهم مالكين شكليين يتقاضون أتعاباً سنوية أو شهرية مقابل الحصول على الترخيص وتقديمه للمستثمر الحقيقي وهو الوافد. ومنذ بداية عصر النفط وتدفق الوافدين من عرب وغيرهم، فإن الكثير من هؤلاء تعاملوا مع متطلبات وحاجات السوق في الكويت وقاموا بتأسيس منشآت تعمل في مختلف النشاطات. ونظراً لمتطلبات القانون الذي يمنع دخولهم مجال الاستثمار، فقد بدأوا بالتشارك مع الكويتيين شكلياً كي يحصلوا على التراخيص من قبل الجهات الحكومية المختصة، مما نجم عنه ظاهرة التستر التي سيرد الحديث عنها لاحقاً في هذه الدراسة. إن جميع أعمال هذه المنشآت تعتمد على جهد الوافدين سواءً كانوا ملاكاً أو عاملين، لذا، عند مناقشة الخطط الاقتصادية والاستراتيجيات الموجهة للقطاع الخاص فإن المشكلة الحقيقية ليست في افتقار الكويت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بقدر ما هي عدم ملكية المواطنين لهذه المنشآت وعدم توجههم للعمل فيها وفي القطاع الخاص.

وعليه، يمكننا القول أننا عندما نتكلم عن القطاع الخاص في الكويت فإننا غالباً ما نتكلم عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدد قليل جداً من المنشآت الكبيرة. وهذا يعني أن أي سياسة حكومية تهدف إلى دعم القطاع الخاص لابد أن تلاءم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وتعكس أهميتها. وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة وجود تعريف واضح ورسمي معتمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث يمكن التمييز بين هذه المنشآت في التشريعات والمعاملة والتحليل. وبالرجوع إلى التعريفات السابقة، وبالتركيز على التعريفات في دول المجلس الأخرى، ومع

الأخذ بعين الاعتبار تقسيم الإدارة المركزية للإحصاء للمنشآت حسب عدد المشتغلين، وبعد الإطلاع على التعريف الحالي الذي يستخدم رأس المال فقط، تقترح هذه الدراسة تبني تعريف في الكويت على النحول المبين في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): التعريف المقترح للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

حجم المنشأة	عدد العمال	رأس المال
منشأة ميكروية أو حرفية	1–10	اقل من 50 ألف دينار كويتي
منشأة صغيرة	11––19	اقل من 150 ألف دينار كويتي
منشأة متوسطة	20–199	اقل من 500 ألف دينار كويتي
منشأة كبيرة	200 وأكثر	أكثر من 500 ألف دينار كويتي

المصدر: تقديرات الباحث

ويمتاز التعريف المقترح بأنه يأخذ بعين الاعتبار تصنيف الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت للمنشآت والمستخدم في بحث المنشآت الذي تنفذه سنوياً، ويتطلب التعريف جهد إضافي بسيط لإيجاد قاعدة بيانات سنوية دورية حول المنشآت بكافة أحجامها يمكن استخدامها من قبل الباحثين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية. ويمتاز التعريف بأنه يجمع بين تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتعريف المفوضية الأوروبية، ويزيد من قاعدة المنشآت المستفيدة من السياسات والتسهيلات والمزايا التفضيلية المقدمة لهذه المنشآت من قبل المؤسسات المعنية بتطوير قطاع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، لاسيما مؤسسات التمويل ومؤسسات الدعم الفني، ويستخدم أهم معيار مزدوج لتصنيف هذه المنشآت، ويعتمد على عدد العاملين ورأس المال على خلاف التعريفات في دول مجلس التعاون، ويضيف مفهوم المنشآت الميكروية والحرفية ويميزها عن المنشآت الصغيرة أسوة بالكثير من المؤسسات الدولية، ويساعد في رسم سياسات خاصة لكل حجم من الأحجام المختلفة بالاعتماد على خصائص كل فئة وتقسيماتها حسب القطاع والنشاط والشكل القانوني. كما يضمن التعريف مراعاة خصوصية وحجم كل من هذه الأحجام، وأخيراً، يساعد في توحيد نظرة المؤسسات إلى كل حجم من الأحجام المقترحة ويسهل عملية المقارنة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما يساعد في حصول المنشآت بأحجامها المختلفة من القوانين والتشريعات الداعمة.

رابعاً: التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة مجلس التعاون

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت مجموعة من التحديات العامة التي

تواجهها هذه المنشآت في الكثير من دول العالم، إلا أنه ثمة تحديات خاصة تواجهها المنشآت في دول مجلس التعاون بما فيها الكويت. وقد ناقشت بعض الدراسات والتقارير بعض هذه التحديات، فعلى سبيل المثال، ناقش (Dahi، 2012) أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الوطن العربي، حيث قسم الوطن العربي إلى مجموعتين: الأولى تمثل دول المجلس، والمجموعة الأخرى بقية الدول العربية، وبيّن أن أهم المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس الحصول على التمويل، وغياب استراتيجية واضحة لهذه المنشآت، وندرة الموارد البشرية الماهرة، وتدني مستوى القدرات التكنولوجية وضعف أساليب الإنتاج، وضعف القدرات الإدارية والتسويقية لهذه المنشآت، وعدم وجود أطر تنظيميه لها. وتوصل تقرير (IFC، 2012) إلى ذات النتائج، إلا أنه أشار إلى بعض المعوقات والتحديات الخاصة بدول المجلس بشكل عام. وسيتم فيما يلي عرض لأهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت، والتي يمكن أن تنطبق على باقي دول المجلس، علماً بأن تسلسل هذه التحديات لا يعكس بأي شكل من الأشكال أهميتها وقوة تأثيرها على مسيرة المنشآت التنموية:

1. **الحصول على التمويل:** على الرغم مما تؤكده الكثير من الدراسات حول العلاقة الطردية بين توفر التمويل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الجهود المبذولة من قبل كافة المؤسسات ذات العلاقة لتيسير عملية الحصول على التمويل ما زالت دون التوقعات (Ismaila2012، (Dahi، 2012;. لذا يعتبر الحصول على التمويل اللازم من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وعلى وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من ضمنها الكويت)، حيث تفتقر 63% من المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على الحصول على التمويل اللازم. وتقدر الفجوة التمويلية Financing Gap لهذه المنشآت في هذه المنطقة بحوالي 210–240 مليار دولار. أما الفجوة التمويلية من مصادر التمويل الرسمية فتقدر بحوالي 160–180 مليار دولار (IFC, 2012). ويشير تقرير للبنك الدولي– وبعد إجراء مسح لحوالي 130 بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– إلى أن 8% فقط من التسهيلات الممنوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تذهب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنخفض هذه النسبة إلى 2% في حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مجتمعة. وعلى الصعيد القُطري، كانت نسبة التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموع التسهيلات حوالي 0.5% في قطر، وحوالي 1% في البحرين وحوالي 2% في كل من السعودية والكويت وعمان، بينما بلغت هذه النسبة 4% في الإمارات (Union of Arab Banks, 2011). وتجدر الإشارة هنا إلى مشكلة الحصول على التمويل لا يقصد فيها على

الإطلاق نقص السيولة النقدية، بل هي تحدي قد يكون ناجماً عن جانب الطلب أو جانب العرض في سوق الائتمان أو كلاهما.

2. **تحديات تتعلق بسوق العمل:** يتميز الداخلون الجدد إلى سوق العمل في الكويت، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الأخرى، بعدد من الخصائص. ومن أهم هذه الخصائص تفضيل المواطنين للوظائف الحكومية على الوظائف في القطاع الخاص، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بمستوى الأجور ومستوى الأمان الوظيفي، ومستوى المنافع الإضافية غير الأجور (وهي أعلى في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص)، وساعات العمل، وحجم الأعباء المطلوبة (وهي أقل في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص). ومن زاوية أخرى، فإن عدم توافر الخبرة اللازمة لإدارة المنشأة الصغيرة أو المتوسطة قد تسبب لمعظم المواطنين الذين يعملون لأول مرة في مثل هذه المنشآت نوعاً من الإحباط، الأمر الذي يجعل الوظيفة الحكومية الخيار الأفضل والأسلم بالنسبة لهم من وجهة نظرهم. ومن الخصائص الأخرى لسوق العمل التي لا يمكن تجاهلها سيطرة العمالة الوافدة على غالبية الوظائف وفرص العمل في القطاع الخاص، وهذا يجعل عملية خلق وظائف للمواطنين ودخول المواطنين إلى سوق العمل عملية صعبة للغاية بسبب سيطرة العمالة الوافدة على السوق بطرق مباشرة وغير مباشرة. وفي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تزداد حدة هذه المشكلة، حيث أن الأجور فيها أقل من الأجور في المنشآت الكبيرة العاملة في القطاع الخاص، وهذا يزيد المواطنين بعداً عن مجرد التفكير بالعمل في هذه المنشآت. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن بيئة العمل وجودة الوظائف ومستوى الأمان الوظيفي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقل جاذبية للمواطنين، ويشير التوزيع النسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت إلى تركزها في النشاطات الإنتاجية (التجارة والبناء والتشييد)، وهي من النشاطات غير الجاذبة والتي لا يفضلها المواطنون الكويتيون تحت أي حال من الأحوال. ويمكن التحقق من أهمية هذه المشكلة إذا نظرنا إلى التدني الواضح في نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب الكويتي مقارنة بالدول الأخرى العربية وغير العربية. ويشير التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص عام 2013 إلى أن نسبة المواطنين لم تتجاوز 4.4% (الإدارة المركزية للإحصاء، 2013). لذا فإن أية جهود في هذا المجال يجب أن تركز على توجيه المواطنين لتأسيس المنشآت الصغيرة وإدارتها (العمل في الإدارة) وليس العمل في مجال الإنتاج، وفي هذه الحالة يصبح هناك فرصة للوصول إلى بعض النتائج المرجوة.

3. **معوقات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار:** يقوم الكثير من المواطنين في الكويت

وغيرها من دول المجلس بتوكيل إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يملكونها إلى العمالة الوافدة، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة أصحاب هذه المنشآت من المواطنين على الابتكار، ويقلل من فرصة اكتسابهم المهارات اللازمة للتطور والإبداع. إن قبولهم–أي المواطنين– لهامش ربح منخفض مقابل تقديم جهود بسيطة تتمثل بالحصول على الترخيص وبعض الأمور الأخرى، وتخوفهم من مخاطر أي عملية توسع وتطوير للمنشآت سيجعل عملية الابتكار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر صعوبة، ويقلل من فرص نموها بسبب عدم قدرتها على تطبيق نماذج جديدة للأعمال، وقد يضعف قدرتها على خلق المزيد من الوظائف ذات الأجور المرتفعة والجودة العالية.

4. **صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق:** تعتمد غالبية المنشآت لا سيما المنشآت التجارية الصغيرة –والتي تشكل غالبية المنشآت العاملة في الكويت– على ما يسمى سوق المنطقة، بحيث يصعب وصولها في كثير من الأحيان إلى السوق المحلي، مع استحالة وصولها إلى الأسواق الخارجية بسبب طبيعة السلع والخدمات التي تنتجها هذه المنشآت و/أو بسبب انعدام قدرتها على المنافسة للوصول إلى الأسواق و/أو بسبب عدم توفر رأس المال اللازم للتوسع والانتشار و/أو نتيجة لنقص المعلومات وعدم توفر الدعم المؤسسي والفني في هذا المجال، وارتفاع تكاليف الوصول إلى هذه الأسواق. ويحرم صغر حجم السوق ومحدودية الوصول إلى الأسواق العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من وفورات الحجم ومن زيادة ربحيتها مما يحدّ من قدرتها على التوسع.

5. **صعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار:** أشار القائمون على اتحاد الغرف الصناعية إلى أن الحصول على أرض صناعية في مكان مناسب، وبالمساحة المطلوبة، وبسعر معقول من الأمور الصعبة في الكويت. لذا، فإن ارتفاع أسعار الأراضي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية بحيث أصبح الحصول على أرض هو الشغل الشاغل بل أن بعضهم فضّل الانتقال باستثماراته إلى بعض الدول المجاورة – أهمها السعودية– التي تعمل على توفير الأرض وبمساحات كبيرة من أجل جذب المستثمرين الكويتيين إلى المناطق الصناعية التي خصصت لهم. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع تكلفة الأرض والموقع تزيد من التكاليف الرأسمالية، وتزيد من الاحتياجات التمويلية والفجوة التمويلية وتقلل من معدلات الربحية. وقد يؤدي ارتفاع التكاليف الرأسمالية بالكثير من المستثمرين إلى صرف النظر عن الاستثمار لا سيما في ظل عدم توفر التمويل أو صعوبة الحصول عليه.

6. **ظاهرة التستر:** تعتبر هذه المشكلة من أهم المشاكل الخاصة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون بشكل عام والكويت بشكل خاص، وقليلاً ما نجدها في الدول العربية الأخرى. وتشير بعض الدراسات إلى أن حالات التستر في دول المجلس تقدر بحوالي 250 ألف حالة، وتشكل حالات التستر 33% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون (Hertog, 2010). وتتمثل هذه المشكلة في الحالات التي فيها تسجيل المنشأة من قبل مواطن كويتي وبإسمه، في الوقت الذي يكون تمويل وإدارة هذه المنشأة بالكامل من قبل عمال أو مستثمرين وافدين متخصصين في مجال عمل هذه المنشأة وذلك باتفاق الطرفين. ويقوم العامل الوافد –المستثمر المستتر– بكافة الأنشطة التأسيسية والتشغيلية والتسويقية والإنتاجية والتطويرية، أما المواطن الكويتي فليس له دور يُذكر سوى الأمور القانونية وإتمام بعض الإجراءات التي تتعلق بالترخيص ويحصل مقابل ذلك على نسبة معينة من المبيعات أو الأرباح حسب الاتفاق. وتنتشر هذه الظاهرة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب صغر رأس المال المطلوب في كثير من الأحيان والذي يكون المستثمر المستتر قادراً على توفيره، ونادراً ما تنتشر هذه الظاهرة في المنشآت الكبيرة بسبب ما يرافق ذلك من إشكاليات ومخاطرة بالنسبة للطرفين. وقد يلجأ بعض الوافدين لهذه العملية إذا كان حجم رأس المال المطلوب متوفراً لديهم وتربطهم علاقة جيدة بأحد المواطنين الذي يرغب بخوض مثل هذه التجربة. وتعتبر ظاهرة التستر أكثر انتشاراً في دول المجلس الأغنى أي ذات معدل الدخل المرتفع مثل قطر والإمارات والكويت. ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى أسباب تتعلق بقوانين الاستثمار التي تمنع الوافدين من تسجيل الشركات أو الاستثمار في بعض القطاعات بدون شريك من المواطنين، حيث تمنع بعض الدول ذلك بشكل مطلق. كما قد تظهر هذه الظاهرة نتيجة لعدم رغبة المواطنين بتحمل أي شكل من أشكال المخاطرة ورغبتهم بالحصول على حصة ثابتة ومعروفة من المبيعات والأرباح لا سيما إذا كانوا غير متفرغين للعمل و/أو لا يستطيعون التفرغ. وقد تظهر كذلك بسبب رغبة أصحاب هذه المنشآت في الحصول على كافة أشكال الدعم المقدم للرياديين والمبادرين والمستثمرين من المواطنين. وتعكس هذه الظاهرة تدني مستوى الروح الريادية لدى كثير من مواطني دول المجلس وابتعادهم عن الانخراط في أي وظيفة غير حكومية حتى لو طال انتظار الأخيرة لشهور أو سنوات. وتعمل هذه الظاهرة على زيادة معدل البطالة الاختيارية، وتزيد من حجم الاقتصاد الخفي، وتعمل على تقويض كافة الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والتي تعنى

بالريادة والمبادرين من المواطنين. وتعيق هذه الظاهرة كذلك عمل مؤسسات الدعم الفني ومؤسسات تطوير الأعمال التي تعنى بشكل رئيسي بالرياديين من المواطنين وتجعل الدعم يصل إلى غير مستحقيه، وتقتل طموح المواطنين وتقلل من انخراطهم في برامج التدريب المعنية بإدارة المنشآت وتطويرها، وتتحول فرص العمل الناشئة عن ذلك النشاط لعمالة وافدة قد تكون غير شرعية، الأمر الذي يحرم المواطن من تلك الفرص. ويحرم انتشار هذه الظاهرة المجتمع من فرص تحول تلك المنشآت إلى منشآت كبيرة قابلة للنمو والتطور تدعم النمو الاقتصادي الوطني. كما أنها تسهل على المنشآت والمستثمر المستتر الخروج من المساءلة عن تعيين عدد من المواطنين. وتساهم عملية التستر في زيادة حجم الحوالات الخارجة مما يؤثر في حجم الاحتياطي من العملات الصعبة ويقلل حجم السيولة في الجهاز المصرفي، كما يقلل من حجم الضرائب المتحصلة بسبب التهرب الضريبي. ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة كونها غير قانونية، حيث لا يوجد إحصاءات رسمية عنها مما يجعل التعامل معها ومحاولات علاجها أقل تأثيراً. وأخيراً، نستطيع القول أن انتشار ظاهرة التستر يضر بالمبادرين الحقيقيين وأصحاب بعض المنشآت من المواطنين الذين لا يستطيعون المنافسة في أسواق يسيطر عليها مجموعات وشبكات من العمالة الوافدة المتخصصة في مجال عملهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن تجاهل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يمتلكها الوافدون في دعم الإنتاج والتشغيل، لكن لا بد من السعي الجاد لمحاربة هذه الظاهرة بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد على المستويين الكلي والجزئي. وقد يتم ذلك من خلال استهداف بؤر انتشار وتركز هذه الظاهرة، وتنظيم الحملات التفتيشية والبحث في الأسباب الحقيقية ومحاولة التغلب عليها. وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه لا يوجد دراسات ميدانية تفصيلية تحليلية تناقش هذه الظاهرة وحجمها وأسبابها ونتائجها.

7. **المنافسة من قبل المنتجات المستوردة** بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، مع قصور الحماية الجمركية. ومما يزيد من حدة المشكلة، وتدني مستوى ولاء المستهلكين للسلع المحلية وتفضيلهم لبعض المنتجات المستوردة.
8. **قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**، خاصة في مجالات إكساب مهارات ومقومات النجاح لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين فيها، ويضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات مطابقة للمواصفات العالمية.
9. **محدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات والبيانات** الخاصة بهذه المنشآت والموجهة للمؤسسات ذات العلاقة لدعم وتنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

10. البيروقراطية الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال: تعتبر البيروقراطية الحكومية في إتمام عملية الاستثمار في كافة مراحلها، وتعدد المؤسسات الحكومية ذات العلاقة التي يجب زيارتها للحصول على موافقات منها، وطول الإجراءات والوقت اللازم لإتمامها من أهم معوقات تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس.

خامساً: بيئة ممارسة أنشطة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أشار الجزء السابق من هذه الدراسة إلى أهم التحديات التي تعيق نمو وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وتبيّن أن البيئة الاستثمارية التي تمارس فيها المنشآت الاستثمارية بكافة أحجامها نشاطها تعتبر من أهم هذه التحديات. ويعبّر مصطلح لبيئة الاستثمار – أو ما يطلق عليه في كثير من الأحيان "مناخ الاستثمار" في دولة ما– عن مجموعة العوامل التي تؤثر في اتجاهات تدفق رأس المال ومجالات توظيفه وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالنسبة للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء بغض النظر عن حجم الاستثمار أو نوع القطاع. ومن أبرز هذه العوامل ما يتعلق بمستوى الاستقرار السياسي، ومدى كفاءة وفاعلية البيئة التنظيمية والإدارية والإجرائية، ودرجة وضوح ومرونة النظام القانوني، ورشادة السياسات الاقتصادية المتبعة، وطبيعة السوق وآلياته، إضافة إلى الخصائص الجغرافية والديموغرافية للدولة. وتؤثر العوامل السابقة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى حجم الاستثمار المحلي المبادر– الذي هو محط اهتمام هذه الدراسة– على حد سواء، فعندما تتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة تكون بمثابة أرض خصبة للأفكار الاستثمارية الريادية وعوامل مشجعة للمبادرين ورواد الأعمال حيث تساعدهم في تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية فاعلة تساهم في الإنتاج والتشغيل. وتعمل العديد من الدول على اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة وإجراء الإصلاحات والاستفادة من تجارب الدول ذات أفضل أداء من أجل زيادة سهولة عملية ممارسة أنشطة الأعمال. وتقوم بعض المؤسسات الإقليمية والدولية بمتابعة هذه الإجراءات وتقييمها، ومن أبرز هذه المؤسسات البنك الدولي الذي يصدر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Report بشكل سنوي.

تم تدشين مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2002، وقد صدر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي أحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي، حيث تم إطلاق أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في 2003، واستمرت المؤسسة في إطلاق تقارير دورية سنوية قدمت مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها عبر الدول المشمولة في التقرير. وقد غطى التقرير الأول خمس مجموعات من المؤشرات

في 133 بلداً، في حين غطى تقرير عام 2015 إحدى عشرة مجموعة من المؤشرات في 189 بلداً. واستفاد هذا التقرير من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم. وما زال الهدف الأولي للتقرير قائماً، وهو توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم. ركز تقريري عام 2013 و2014 على الإجراءات والبيئة التنظيمية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 فقد صدر منذ بداية شهر يونيو 2014، وجاء بعنوان "ما بعد الفعالية". ويعتمد التقرير في ترتيب الدول على عدد من المؤشرات التي تغطي الموضوعات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية وهي: مؤشر البدء بالنشاط التجاري، ومؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر توصيل الكهرباء، ومؤشر تسجيل الملكية، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر إنقاذ لعقود، ومؤشر تسوية حالات الإعسار، حيث تستخدم هذه المؤشرات لتحليل النتائج الاقتصادية وتحديد أي من الإصلاحات التنظيمية للأعمال كانت فعالة. ويقدم تقرير عام 2015 توسعاً ملحوظاً في العديد من مجموعات المؤشرات وتغيراً في احتساب الترتيبات، وهذا ما يمكن أن يستخدم في تفسير اختلاف ترتيب بعض الدول عام 2014 عنه في تقرير عام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يقيس سائر جوانب بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات والمستثمرين والمبادرين، فهو لا يقيس –على سبيل المثال– جودة الإدارة المالية وغيرها من جوانب استقرار الاقتصاد الكلي، ومستوى المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة، أو درجة مرونة الأنظمة المالية، وحجم السيولة، وسهولة الوصول إلى مصادر التمويل، والحصول على الدعم الفني.

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض واقع بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية، ثم تركيز التحليل على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص، كما سيتم استعراض مستوى التحسن أو التراجع في كافة المؤشرات التي يصدرها التقرير، وكذلك حجم الإصلاحات التي اتخذتها المؤسسات المعنية لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ومدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء ومدى تطبيق أفضل الممارسات الجيدة التي نفذتها العديد من الدول والتي تساعد في تحسين ممارسة أنشطة الأعمال. كما تهدف إلى مقارنة أداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أداء باقي المجموعات الإقليمية التي يعتمدها التقرير، وإلى عرض وتحليل الإصلاحات المسجلة على صعيد ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية خلال السنوات العشرة الماضية.

5.1 بيئة الأعمال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشير بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 إلى وجود تباين واضح في قيم مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بالدول الدول العربية، الأمر الذي انعكس على ترتيبها وفقاً للمؤشرات والمعايير المستخدمة والتي تم إعدادها وفقاً لمنهجية إعداد التقرير، ففي حين جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 22 من أصل 189 دولة، جاءت ليبيا في المرتبة 188، كما هو مبين في الشكل رقم (1). ويتضح من هذا الشكل أن أفضل 50 بيئة لممارسة أنشطة الأعمال من أصل 189 تضمنت ثلاث دول عربية فقط، وكلها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي السعودية والإمارات وقطر[2]. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب عدد قليل من الدول العربية في تقرير عام 2015 قد تحسن مقارنة ترتيبها في تقرير عام 2014، وهذه الدول هي الإمارات حيث تحسن ترتيبها من 25 في عام 2014 إلى 22 في عام 2015، ومصر التي تحسن ترتيبها من 113 إلى 112 على التوالي. وفي الوقت الذي بقي فيه ترتيب كل من البحرين (53 من أصل 189) وليبيا (188 من أصل 189) ثابتاً، تراجع ترتيب بقية الدول وبنسب مختلفة، وهذا لا يعني بالضرورة تراجع في بيئة الاستثمار بل قد يكون ناجماً عن تحسن في بيئة الاستثمار في عدد من الدول الأخرى التي يشملها التقرير. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول العربية لم تقُم بأية إصلاحات تنظيمية أو قانونية أو إجرائية تؤدي إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها خلال عام 2014، وهذا يعكس ضعف التوجه الحكومي نحو تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال على الرغم من ارتباط ذلك بجهود دعم الريادة والمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم (1): ترتيب الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015

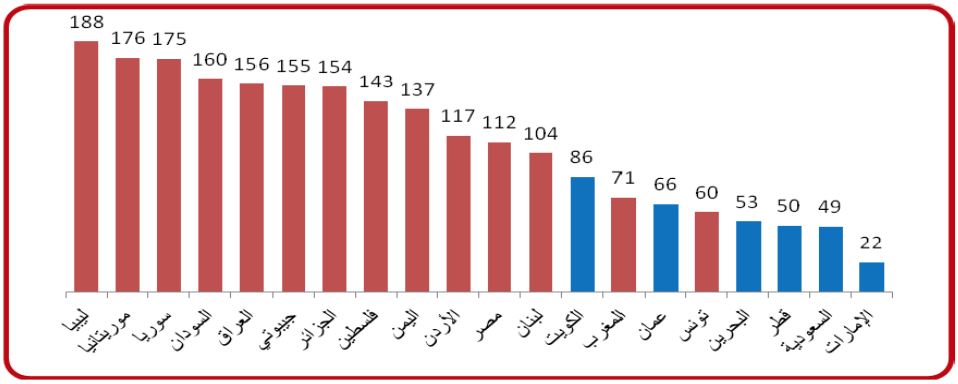

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2014.

وفي الجانب الآخر، عملت بعض الدول العربية على تنفيذ بعض الإصلاحات الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال خلال العام 2014/2013. فعلى سبيل المثال، سهلت الجزائر التجارة عبر الحدود عن طريق تحديث البنية التحتية في مرفأ الجزائر العاصمة، وقامت البحرين بتسهيل إجراءات تسجيل الملكية عن طريق تخفيض رسوم التسجيل، وحسنت أيضاً عملية الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال السماح لمكتب الائتمان بجمع البيانات عن الشركات العاملة. وفي جيبوتي، أصبح استخراج تراخيص البناء أقل استهلاكا للوقت من خلال تبسيط عملية المراجعة للحصول على تصاريح البناء، وعززت مصر جهودها لحماية المستثمرين الأقلية عن طريق إدخال متطلبات إضافية للموافقة على معاملات الأطراف المعنية وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة. وبالإضافة لما سبق، سهّل الأردن التجارة عبر الحدود عن طريق تحسين البنية التحتية في مرفأ العقبة، وجعلت المغرب التجارة عبر الحدود أسهل عن طريق الحد من عدد الوثائق المطلوبة لإتمام عملية التصدير. أما في تونس، فقد أصبح دفع الضرائب أقل تكلفة للشركات بسبب خفض معدل ضريبة الشركات. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح دفع الضرائب أسهل للشركات من خلال إعطاء الخيار بالقيام بدفعة واحدة أو أربع دفعات مسبقة لضريبة الدخل على الشركات. وأخيراً، جعلت الإمارات نقل الملكية أسهل عن طريق إدخال مراكز خدمة جديدة ووضع عقد عمل موحد للصفقات العقارية. كما حسّن مكتب الائتمان من إمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال البدء بتبادل المعلومات الائتمانية مع المؤسسات العامة، كما عززت الإمارات جهودها لحماية المستثمرين الأقلية عن طريق فرض موافقات إضافية للمعاملات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة، ويتم ذلك من خلال تحميل المدراء المعنيين بالصفقة مسؤولية المعاملات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة غير العادلة أو التي قد تشكل تضارب لمصالح المستثمرين، ومن خلال تمكين المساهمين من تفقد الوثائق الخاصة بهذه المعاملات وتعيين مدققي الحسابات للتدقيق فيها وطلب فسخها إذا ما ثبت أنها غير عادلة.

وبمراجعة الإصلاحات المسجلة على صعيد ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية بين الأعوام 2006 و2015، نرى أن عدد الإصلاحات في الدول العربية تراوح بين 4 إصلاحات في حالة قطر و24 إصلاحاً في مصر، في حين لم تقم أي من ليبيا والعراق بأية إصلاحات يمكن للتقرير توثيقها. وعلى العكس مما ينبغي فعله لتحسين بيئة الأعمال وإجراء ما يلزم من إصلاحات من خلال الاستفادة من الممارسات في الدول ذات أفضل أداء، أصبحت التجارة عبر الحدود في اليمن أكثر صعوبة نتيجة للتشغيل غير الفعال للمرفأ، كما جعلت الكويت بدء الأعمال التجارية أكثر صعوبة من خلال زيادة رسوم التراخيص التجارية، وأصبحت التجارة عبر الحدود في تونس أكثر صعوبة بسبب تدهور البنية التحتية للمرافئ.

وفي إطار بيان العلاقة بين جهود تعزيز ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل من جهة وبيئة الأعمال في الدول العربية من جهة أخرى، يقوم البنك الدولي بقياس كثافة دخول الأعمال الجديدة، أي عدد الشركات المسجلة حديثا لكل 1000 نسمة في سن العمل (بين 15 و64)، كما يقوم بحصر عدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة في الدول التي تتوفر لديها المعلومات. الجدول رقم (6) يبين كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة وعدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة في عدد الدول العربية التي توفرت عنها بعض الإحصاءات. ويلاحظ من الجدول أن أعلى كثافة مؤسسات الأعمال لكل 1000 نسمة في سن العمل (بين سني 15 و64) كانت الأعلى في كل من عمان وقطر (1.74)، بينما متدنية جداً في سوريا (0.04). وتجدر الإشارة إلى انخفاض كثافة مؤسسات الأعمال في الدول العربية عن نظيراتها في عدد كبير من الدول. أما بالنسبة لعدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة فقد كان الأعلى في المغرب (26166 شركة)، تلتها الجزائر (13938 شركة)، ثم تونس (11307). ويلاحظ من الجدول تواضع الأرقام الخاصة بكل من العراق وعمان وقطر والأردن إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول العربية، كما يمكن ملاحظة ضعف المؤشرات السابقة بالنسبة لدولة الإمارات إذا ما عرفنا أنها تأتي في مقدمة الدول العربية في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

جدول رقم (6): كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة وعدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة في بعض الدول العربية

الدولة	سنة	كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة لكل	عدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة
الأردن	2012	0.98	3,868
الإمارات العربية المتحدة	2012	1.38	10,814
الجزائر	2012	0.53	13,938
الجمهورية العربية السورية	2011	0.04	598
العراق	2012	0.13	2,309
المغرب	2009	1.26	26,166
تونس	2011	1.52	11,307
عمان	2009	1.74	3,165
قطر	2012	1.74	3,053

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015

وبتركيز التحليل حول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نرى أنها كانت أفضل الدول العربية من حيث الترتيب في هذا المجال، حيث تراوح ترتيب هذه الدول بين 22 في حالة الإمارات إلى 86 في حالة الكويت. أما ترتيب دول المجلس ضمن مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 1 في حالة الإمارات و8 في حالة الكويت. وبهذا يكون ترتيب دول الكويت هو السادس بين دول مجلس التعاون والثامن في بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والسادس والثمانون بين الدول المشاركة في التقرير لعام 2015. وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لموقع وترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تقرير عام 2015:

1. ترتيب دول المجلس في عامي 2014 و2015: تحسن ترتيب دولة الإمارات من 25 في عام 2014 إلى 22 في عام 2015)، ويقيت البحرين في المرتبة 53، بينما تراجع ترتيب كل من السعودية (من 44 إلى 49)، وقطر (من 45 إلى 50) والكويت (من 79 إلى 86) وعمان (من 60 إلى 66). وتجدر الإشارة إلى أن منهجية إعداد التقرير والأوزان النسبية للمؤشرات المتعارف عليها قد تغيرت في عام 2015 عما كانت عليه في عام 2014، مما قد يفسر التغير أو التراجع الكبير في ترتيب بعض الدول على الرغم من أن قيم المؤشرات الفرعية بقيت ثابتة بل وتحسنت في بعض الحالات.
2. مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء: يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من «الحد الأعلى للأداء»، والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005. ويسمح ذلك للمستخدمين بمشاهدة الفجوة بين أداء اقتصاد معين والأداء الأفضل في أي نقطة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان حسب ما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. ويتراوح مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى حيث كان مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء 6.81)، والسعودية في المرتبة الثانية (69.99)، يليها قطر (69.96)، ثم البحرين (69)، وجاءت عمان في المرتبة الخامسة (66.39)، والكويت في المرتبة السادسة (63.11). ويساعد مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق وتحسّنه مع مرور الوقت. الجدول رقم (7) يبين مدى اقتراب دول مجلس التعاون من الحد الأعلى للأداء خلال الفترة (2010–2015). ويلاحظ من الجدول تحسن مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في حالة الإمارات فقط، وتذبذب مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى في بقية الدول. ويلاحظ كذلك تحسن متوسط مقياس مستوى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لجميع دول المجلس مجتمعة مع مرور الزمن باستثناء عام 2014، ويمكن أن يعزى ذلك إلى

تراجع مقياس مستوى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في حالة كل من السعودية وعمان وقطر، وهو ما يمكن تفسيره بتغير منهجية حساب المؤشرات في عام 2015.

3. الإصلاحات التشريعية وغير التشريعية لتحسين بيئة الأعمال: جاءت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث عدد الإصلاحات التي نفذتها دول المجلس منذ عام 2006، وبلغ عددها 20 إصلاحا، تلتها السعودية (19 إصلاح)، ثم عُمان (7 إصلاحات)، ثم الكويت (6 إصلاحات)، ثم البحرين (5)، وأخيراً قطر (4 إصلاحات). وتعتبر هذه الإصلاحات متواضعة خصوصاً وأنها لا تلبي الاحتياجات التنموية ولا تعكس الاهتمام الكبير بتشجيع الريادة والعمل الحر وتطوير ونشر فكر المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، يمكن للدول العربية بشكل عام ودول المجلس بشكل خاص الاستفادة من أفضل الممارسات التي تم إجرائها في الدول ذات أفضل أداء من أجل تحسين البيئة الاستثمارية وحفز الاستثمار.

جدول رقم (7): مدى اقتراب دول مجلس التعاون من الحد الأعلى للأداء خلال الفترة (2010–2015)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات العربية المتحدة	71.57	71.73	71.99	73.34	75.08	76.81
البحرين	67.41	67.53	67.59	67.86	68.01	69
الكويت	61.85	61.67	62.81	62.73	63.05	63.11
المملكة العربية السعودية	72.17	73.71	73.17	74.11	70.02	69.99
عمان	65.98	66.02	67.75	68.88	66.37	66.39
قطر	68.41	67.7	69.21	71.14	69.87	69.96
المتوسط	67.9	68.1	68.8	69.7	68.7	69.2

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2010–2015.

يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى أن المنشأة تمر بأربع مراحل رئيسية هي مرحلة ما قبل التأسيس، ومرحلة التأسيس، ومرحلة التشغيل، ومرحلة التوسع والاندماج. ويتم في المرحلة الأولى تقييم الفكرة الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري بناءً على دراسة جدوى تفصيلية يتم إعدادها بشكل دقيق. وبعد اتخاذ القرار بالبدء بتأسيس المنشأة الصغيرة أو المتوسطة فإن ذلك يتطلب أمور مختلفة أهمها: إجراءات البدء بالنشاط، واستخراج التراخيص، وتسجيل الملكية، وتوصيل الكهرباء وغيرها، إلا أنه تم التركيز على هذه القضايا لتوفر البيانات عنها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. ما يواجهه الريادي أو المستثمر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة قد يجعله يستمر بقوة وتفاؤل وأمل، وقد يجعله يلغي

فكرة الاستثمار ويستمر في البحث عن وظيفة تقليدية لدى القطاع العام، فكلما قلّ عدد الإجراءات اللازمة وعدد الأيام اللازم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية وكلما قلت التكلفة، فإن ذلك يعمل بمثابة عامل دفع للمستثمر أو الريادي لمزيد من الفاعلية، أما ارتفاع عدد هذه الإجراءات الفترة الزمنية والبيروقراطية والتكلفة سيكون له تأثير سلبي.

يبين الشكل رقم (2) أن المشروعات الاستثمارية في الكويت وبكافة أحجامها تواجه مشاكل حقيقية في كافة مراحل دورة حياة المنشأة، مما يؤثر على مستوى التوجه نحو الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومستوى التوجه نحو العمل الحر والمبادرة. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى التي أشار لها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 وهي مرحلة «عند البدء بالنشاط التجاري»، جاء الكويت في المرتبة 150 في مؤشر البدء بالنشاط التجاري والذي يعكس قيمة عدد من المؤشرات الفرعية (عدد الأيام وعدد الإجراءات والتكلفة والحد الأدنى المطلوب من رأس المال). أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة «عند الحصول على الموقع» وما يترتب عليها من استخراج لتصاريح البناء (الترتيب 98) وتسجيل الملكية (الترتيب 69) وتوصيل الكهرباء (الترتيب 93)، نلاحظ تراجع ترتيب الكويت في هذه المؤشرات مما يعكس تحديات إضافية في واحدة من أهم مراحل دورة حياة المنشأة. وتظهر بعض التحديات في المرحلة الثالثة «مرحلة عند الحصول على التمويل» من تراجع ترتيب الكويت في مؤشر الحصول على الائتمان (116) ومؤشر حماية المستثمر (43)، وهذا يؤكد ما تمت الإشارة إليه عند الحديث عن التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جزء سابق من هذه الدراسة. ويبين الشكل كذلك التحدي في مرحلة «العمليات اليومية» والناجم عن تراجع ترتيب الكويت في مؤشر التجارة عبر الحدود (117)، وهذا يؤكد ما جاء سابقاً حول صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية. أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة «عندما تسوء الأمور»، فيمكن القول أن حال المستثمر ليس أفضل من حاله في المراحل السابقة، حيث كان ترتيب الكويت في مؤشر إنقاذ العقود ومؤشر تسوية حالات الإعسار 131 و127 على التوالي، وهذا يشكل تحدياً إضافياً لمن يرغب بالخروج من السوق. يبين الجدول رقم (8) متوسط ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتوسط مستوى الاقتراب للحد الأعلى من الأداء لكل مؤشر من المؤشرات العشرة المستخدمة، ويُلاحظ أن ترتيب الكويت في جميع المؤشرات كان أعلى من المتوسط، كما أن مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء كان أقل من المتوسط لدول المجلس مجتمعة.

جدول رقم (8): متوسط ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتوسط مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لعام 2015

المؤشر	متوسط الترتيب	متوسط الاقتراب من الحد الأعلى للأداء	المؤشر	متوسط الترتيب	متوسط الاقتراب من الحد الأعلى للأداء
البدء بالنشاط التجاري	112.33	80.56	حماية المستثمرين	82.67	53.47
استخراج تراخيص البناء	33.67	82.71	دفع الضرائب	5.67	96.23
توصيل الكهرباء	51.83	83.11	التجارة عبر الحدود	67.00	77.60
تسجيل الملكية	27.50	85.70	إنفاذ العقود	119.50	53.12
الحصول على الائتمان	104.50	39.17	تسوية حالات الإعسار	104.67	40.46

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015

شكل رقم (2): بيئة الأعمال في دولة الكويت ومراحل دورة حياة المنشأة وفقاً لتقرير عام 2015

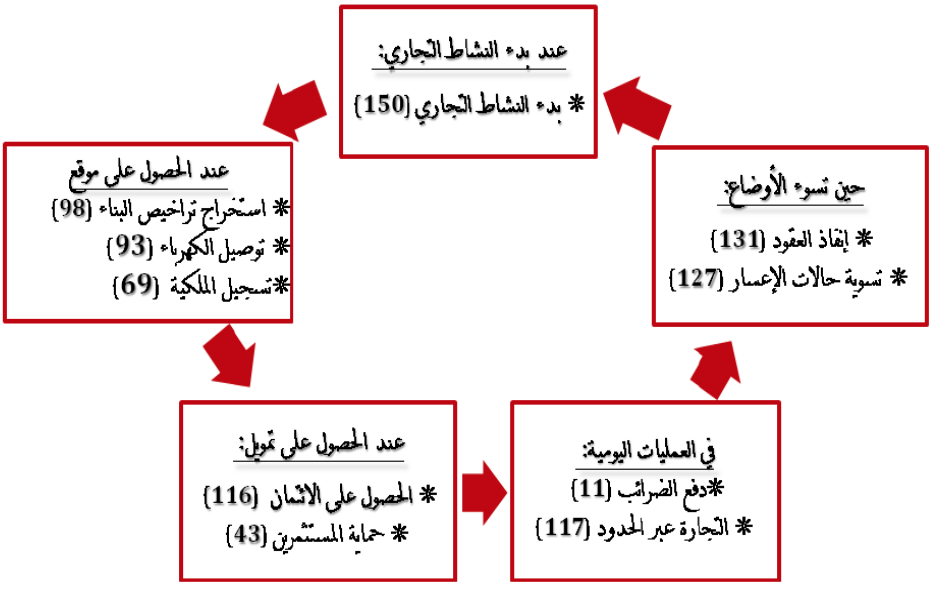

ومن أجل التأكيد على أهمية العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عمليات الانخراط في العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتيسير مراحل الاستثمار الأولى والثانية، لا بد من الإشارة إلى أن إتمام المرحلتين الأولى والثانية من عمر المنشأة (بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء) في دولة الكويت يحتاج إلى إتمام 47 إجراء في عدد كبير من المؤسسات ذات العلاقة، وهذا يتطلب 216 يوم عمل. ويبين الجدول رقم (9) عدد الإجراءات والفترة الزمنية بالأيام اللازمة لإتمام بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء في دول المجلس وفقاً لتقرير عام 2015. ويلاحظ من الجدول أن عدد الإجراءات في كل من قطر والكويت كان أعلى من المتوسط، أما بالنسبة لعدد أيام العمل اللازمة لإتمام هذه الإجراءات في كل من البحرين والكويت والسعودية أعلى من المتوسط. وقد تصبح الصورة أكثر تعبيراً إذا تم حساب متوسط عدد أيام العمل لكل إجراء وذلك بقسمة عدد الأيام على عدد الإجراءات. وبمقارنة متوسط عدد الإجراءات ومتوسط الفترة اللازمة لإتمام العمليات الأربعة المذكورة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نظيراتها في الأقاليم الأخرى وفقاً لتصنيف البنك الدولي نستنتج ما يلي، أنظر الجدول رقم (10):

1. إن متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإتمام العمليات الأربعة (بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء) في دول المجلس كان أقل من نظيره في أي من المجموعات السبعة الأخرى –المبينة في الجدول رقم (9).
2. إن متوسط عدد الأيام اللازمة لإتمام العمليات الأربعة قيد الدراسة في دول المجلس كان أقل من نظيره في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وإقليم جنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى. أما متوسط عدد الأيام في المجموعات الأخرى فقد كان أقل منه في دول المجلس، أنظر الجدول رقم (10).
3. على مستوى المجموعات، يلاحظ وجود تقارب في متوسط عدد الإجراءات في دول المجلس (30 إجراء) وبقية المجموعات (33.6)، وكذلك تقارب في متوسط عدد أيام العمل اللازمة لإتمام هذه الإجراءات في دول المجلس (182.9 يوم عمل) ومتوسط عدد أيام العمل في المجموعات الأخرى (181.1 يوم عمل).

جدول رقم (9): عدد الإجراءات والفترة الزمنية بالأيام اللازمة لإتمام بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2015

الدولة	الإجراءات		الأيام	
	عدد الإجراءات	الانحراف عن متوسط	عدد الأيام	الانحراف عن متوسط
الإمارات العربية المتحدة	21	−9.0	89	−93.9
البحرين	25	−5.0	190	7.1
الكويت	47	17.0	216	33.1
المملكة العربية السعودية	29	−1.0	191.5	8.6
عمان	24	−6.0	242	59.1
قطر	34	4.0	169	−13.9
دول مجلس التعاون	30.0	–	182.9	–

جدول رقم (10): عدد الإجراءات والفترة الزمنية بالأيام اللازمة لإتمام بدء النشاط التجاري و استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء في بعض الأقاليم، 2015

المجموعة	الإجراءات		الأيام	
	متوسط عدد الإجراءات	الانحراف عن متوسط	متوسط عدد الأيام	الانحراف عن متوسط
إقليم أفريقيا جنوب الصحراء	33.1	−0.5	175.3	−5.8
إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	34	0.4	151.9	−29.2
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	32.9	−0.7	197.9	16.8
إقليم جنوب آسيا	33.6	0	216.2	35.1
إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	31.5	−2.1	169.1	−12
إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ	34.2	0.6	153.6	−27.5
أوروبا و آسيا الوسطى	35.7	2.1	196.4	15.3
المتوسط لجميع الأقاليم والمجموعات	33.6	–	181.1	–

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مبالغة في عدد الإجراءات وعدد الأيام لاسيما في ظل استخدام الكثير من الدول مبدأ النافذة الواحدة. إن ارتفاع عدد الإجراءات والتعقيدات التي يواجهها المستثمر لا بد أن تكون محط اهتمام القائمين على المؤسسات ذات العلاقة. والسؤال الذي

يجب أن يطرح هنا، هل يمكن تقليل عدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة دون المساس بجودة الخدمة؟ ومن المسئول عن ذلك؟ هل هناك توجه لتحسين ترتيب دول مجلس التعاون بشكل عام والكويت بشكل خاص. ففي الكويت، أصدر مجلس الوزراء الكويتي قراراً بتشكيل اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الإعمال في الكويت برئاسة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والتي تهدف إلى التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة والمختصة من أجل تبسيط وتسهيل الإجراءات والخدمات اللازمة لتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية في الكويت وزيادة مزاياها التنافسية ومتابعة الوضع التنافسي ومؤشرات الأداء في مجال الاستثمار في ضوء المعايير والتقارير الدولية، وذلك بما يكفل تشجيع الاستثمار المباشر داخل الكويت. على أن يدخل في عضوية اللجنة الدائمة كل من وزارة التجارة والصناعة، وزارة الكهرباء والماء، وزارة العدل، وبلدية الكويت ولجنة اتخاذ القرار بالاستعانة بالجهات الأخرى التي تراها مناسبة.

وأخيرا، يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الممارسات الجيدة التي تم تحديدها خلال السنوات القليلة الماضية. وتعطي الممارسات الجيدة في مختلف أنحاء العالم فكرة عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات في السابق لتحسين بيئتها التنظيمية بالنسبة للمجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الجدول رقم (11) يبين مدى استفادة دول المجلس للممارسات الجيدة في كافة المجالات. ويشير الجدول أن هناك ضعف واضح في جهود دول المجلس الرامية لتحسين بيئتها التنظيمية، وأن جهوداً كبيرة يجب أن تبذل لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وعليه، فإن أية جهود تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس لا بد أن تبدأ بتنفيذ.

جدول رقم (11): مدى التزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات لتحسين بيئتها التنظيمية بالنسبة للمجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

	الإمارات	البحرين	الكويت	السعودية	عمان	قطر
البدء بالنشاط الجاري						
هل الإجراءات متاحة على الانترنت؟	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم
هل هناك شباك واحد للمعاملات؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
لا شرط الحد الأدنى لرأس المال	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
استخراج تراخيص البناء						
هل الموافقات على البناء على أساس المخاطر مستخدمة؟	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
هل هناك قواعد بناء شاملة؟	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا
هل هناك شباك واحد للمعاملات؟	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم
هل يمكن إتمام رخصة بناء على الانترنت؟	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
الحصول على الكهرباء						
هل عمليات الموافقة مبسطة؟	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم
هل إجراءات التوصيل وتكاليفه شفافة؟	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم
هل تم تخفيض العبء المالي الناتج عن التأمين المطلوب للحصول على توصيلة جديدة؟	لا	نعم	لا	لا	نعم	نعم
هل مهنة الكهربائيين ومهندسي الكهرباء منظمة بشكل يضمن سلامة التمديدات الداخلية التي يعدها هؤلاء الكهربائيون؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
تسجيل الملكية						
هل هناك قاعدة بيانات إلكترونية للعوائق المتعلقة بالتسجيل؟	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم
هل هناك نظام للمعلومات الجغرافية	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
هل هناك إجراءات مسهلة ومسرعة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل هناك رسوم نقل ثابتة	لا	لا	لا	لا	لا	لا
الحصول على الائتمان						
الحقوق القانونية: هل التنفيذ خارج سلطة المحاكم مسموح به؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا

يتبع.....

	الإمارات	البحرين	الكويت	السعودية	عمان	قطر
الحقوق القانونية: هل الوصف العام للضمانات مسموح به؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
الحقوق القانونية: هل هناك سجل موحد؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل يتم توزيع القروض ذات قيمة أقل من ١٪ من متوسط الدخل القومي للفرد؟	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا
هل يتم توزيع كل من المعلومات الائتمانية، الإيجابية والسلبية؟	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا
هل يتم توزيع المعلومات الائتمانية، المجموعة من قبل الدائنين، أو تجار التجزئة، أو المرافق، والمؤسسات المالية؟	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا
حماية المستثمرين الأقلية						
هل الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة منظمة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل مطلوب إفصاح تفصيلي؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا
هل واجبات المدير محددة بشكل واضح؟	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم
دفع الضرائب						
هل الإيداع الالكتروني والدفع متاح ومستخدم من قبل معظم الشركات؟	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
هل التقييم الذاتي مسموح؟	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
هل هناك ضريبة واحدة لكل قاعدة الضرائب؟	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
التجارة عبر الحدود						
هل التفتيش على أساس المخاطر مستخدم؟	نعم	نعم	لا	نعم	لا	نعم
هل مسموح تقديم الوثائق ومعالجتها الكترونيا	نعم	نعم	لا	نعم	لا	نعم
هل هناك شباك واحد يربط بعض الوكالات الحكومية ذات الصلة؟	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم
أنفاذ العقود						

يتبع.....

	الإمارات	البحرين	الكويت	السعودية	عمان	قطر
هل مسموح إيداع الشكاوى الكترونيا؟	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
هل هناك محكمة تجارية متخصصة أو تقسيم أو قاضي متخصص بالقضايا التجارية ؟	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا
تسوية حالات الإعسار						
هل للجان الدائنين رأي في القرارات المتعلقة بإجراءات الإعسار؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل المؤهلات المهنية أو الأكاديمية مطلوبة لمديري الإعسار في القانون؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل يتم تحديد المدة الزمنية في معظم إجراءات الإعسار؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015

سادساً: النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. ليس هناك تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس على الرغم من الجهود التنموية الجماعية والتشابه الكبيرة في بنية هذه الاقتصادات وهيكلها، و لا يوجد تقسيم واضح وموحد للمنشآت في الكويت حسب الحجم بحيث يتم التمييز بيم المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي ليس لديها–كما هو الحال في كثير من دول المجلس– إحصاءات رسمية دورية حول حجم قطاع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة.
2. الغالبية العظمى من المنشآت العاملة في الكويت هي منشآت خاصة تتركز بشكل كبير في النشاط التجاري وقطاع الخدمات غير المالية، وهي من القطاعات التي يحجم عنها المواطن الكويتي لأسباب تتعلق بجودة الوظائف مقارنة بالوظيفة في القطاع العام. وتشير النتائج كذلك إلى ما يزيد عن 94% من المنشآت العاملة في الكويت يمكن أن يطلق عليها مشاريع ميكروية أو صغيرة، وهي نسبة مَن يقل عدد العاملين فيها عن 20 عامل.

3. تواجه المنشآت العاملة في دول مجلس التعاون بشكل عام عدد من التحديات التي تعيق نموها وتطورها، ومن أهم هذه المعوقات والتحديات مشكلة التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل وأخرى تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار، وصغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، وانتشار ظاهرة التستر، ومعوقات تتعلق بالحصول على العمالة الماهرة، والبيروقراطية الحكومية وضعف بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، والمنافسة من قبل المنتجات المستوردة بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، وقلة خدمات الدعم الفني المقدمة لهذه المنشآت، ومحدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات الخاصة بهذه المنشآت الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة، وضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، وتدني حصة المشتريات الحكومية من إنتاج هذه المنشآت.
4. تنتشر ظاهرة التستر بشكل كبير في دول المجلس بشكل عام، وعلى الرغم من أهميتها وتأثيراتها المختلفة، لا يوجد إحصاءات وتقارير دقيقة تظهر حجمها الحقيقي، إلا أن بعض الدراسات تقدر حالات التستر في دول المجلس بحوالي 250 ألف حالة، وتشكل حوالي 33% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويعود انتشار ظاهرة التستر إلى أسباب تتعلق بقوانين الاستثمار التي تمنع المغتربين من تسجيل الشركات أو الاستثمار بدون شريك من المواطنين. كما تظهر نتيجة لعدم رغبة المواطنين بتحمل أي شكل من أشكال المخاطرة، وبسبب رغبة أصحاب هذه المنشآت الحصول على كافة أشكال الدعم المقدم للرياديين والمبادرين والمستثمرين من المواطنين. و تعتبر ظاهرة التستر ظاهرة خطيرة ذات تبعات سلبية كبيرة على المستويين الكلي والجزئي.
5. هناك علاقة وثيقة بين معدلات التوجه للريادة والعمل الحر وبيئة الأعمال. وقد كانت أعلى كثافة لمؤسسات الأعمال لكل 1000 نسمة في سن العمل (بين سني 15 و64) في عمان وقطر (1.74)، بينما كان أقلها كان في سوريا (0.04)، وهذا يبين تأثير بيئة الأعمال على معدل ظهور المنشآت الجديدة. أما بالنسبة لعدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة التي ظهرت فقد كان الأعلى في المغرب ثم الجزائر.
6. تأتي دول المجلس في مقدمة الدول العربية من حيث بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، حيث تراوح ترتيب هذه الدول بين 22 في حالة الإمارات إلى 86 في حالة الكويت. أما ترتيب دول المجلس ضمن مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 1 في حالة دولة الإمارات العربية (المرتبة الأولى) و8 في حالة الكويت.
7. هناك توجه ضعيف لدى الكثير من دول المجلس لتحسين بيئة الأعمال، فقد تحسن مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء خلال الفترة (2010–2015) في حالة الإمارات فقط،

وتذبذب هذا المستوى في بقية دول المجلس.

8. إن تدني جودة الوظائف في منشآت القطاع الخاص لاسيما الصغيرة والمتوسطة، وضعف بيئة الاستثمار واستمرار التعقيدات والإجراءات المرافقة للاستثمار المحلي، وعدم تغير نظرة المواطن إلى الوظيفة الحكومية، ووجود فرصة لمزيد من الانتشار لظاهرة التستر، ستؤدي حتماً إلى تفاقم مشكلة البطالة لدى الشباب الكويتي وستقلل من فعالية القطاع الخاص في تعديل الاختلالات الهيكلية في تركيبة الإنتاج الكلي وستزيد من الضغط على القطاع الحكومي وتدفع بمزيد من البطالة المقنعة.

9. هناك ضعف في مستوى التزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات لتحسين بيئتها التنظيمية بالنسبة للمجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

1. يجب العمل على إيجاد تعريف واضح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص تتفق عليه كافة المؤسسات ذات العلاقة باستخدام عدد العمال وأي من المعايير الأخرى مثل رأس المال. وعليه، نوصي بتبني التعريف المقترح في الدراسة والخاص بدولة الكويت؛ وبعد ذلك لابد من العمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس استناداً على مسوحات دورية تقوم بها هيئات ومؤسسات الإحصاء في هذه لدول، والعمل على توفير البيانات والإحصاءات حول حجم وتوزيع العمالة المحلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل وضع الآليات المناسبة للتخلص من الخلل الهيكلي في توزيع هذه العمالة على مستوى القطاع. من جانب آخر، ومن أجل دعم جهود النمو المتوازن في الاقتصاد، ومن أجل تشجيع دخول العمالة المحلية إلى بعض القطاعات بعينها، لابد من العمل على إصلاح الخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي لهذه المنشآت، من خلال استخدام الخرائط الاستثمارية الشاملة. كما ينبغي العمل على وضع إستراتيجية شاملة وطويلة الأمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول المجلس تشتمل على آليات زيادة مساهمة هذه المنشآت في التنمية، وتضمن تذليل التحديات التي تواجه هذه المنشآت، وتوحد الجهود الموجهة لهذه المنشآت، وتعمل على تكاملها وتقلل من تضاربها من خلال تمتين الروابط الإنتاجية، وتراعي احتياجات وأولويات هذا القطاع الهام. كما توصي الدراسة ضرورة العمل على مراجعة وتقييم كافة التشريعات الخاصة بهذه المنشآت وإجراء التعديلات اللازمة والتي من

شأنها دعم عملية تطوير هذه المنشآت.

2. وفيما يتعلق بآليات تذليل بعض التحديات التي تواجهها هذه المنشآت، توصي الدراسة بضرورة العمل على الحد من انتشار ظاهرة التستر في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل التقليل من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المستويين الكلي والجزئي. وقد يتم ذلك من خلال صياغة تشريعات وقوانين تحد من انتشارها، ومن خلال قيام المؤسسات المعنية بالتحقق من سلامة الإجراءات ومتابعة نشاطاتها. وهذا يتطلب تحديد دقيق لحجم هذه الظاهرة وأسبابها الحقيقية. كما توصي الدراسة بضرورة زيادة التقارب بين العمالة الوطنية والعمل في القطاع الخاص من خلال إيلاء مسألة تحسين جودة الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما تستحقه من اهتمام، والعمل وبشكل مستمر على تحسين جودة الوظائف. وللتغلب على مشكلة صغر حجم السوق، يمكن استخدام المشتريات الحكومية كآلية لزيادة الحصة السوقية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعكس مزيد من الوصول للأسواق المحلية ويزيد الحصة السوقية والربحية ويدعم الاستمرارية والنمو، وتعزيز دور غرف الصناعة والتجارة في مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل والوصول إلى خدمات الدعم الفني والوصول إلى الأسواق.

3. وفي إطار السعي لتطوير هذه المنشآت وتعزيز دورها التنموي لاسيما في خلق مزيد من التنوع في هيكل وبنية الإنتاج، توصي الدراسة بضرورة تنسيق جهود المؤسسات المعنية بتقديم خدمات الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان وصول كافة هذه الخدمات إلى المنشآت بأقل التكاليف وبكفاءة عالية. وهنا لابد من حملات ترويجية وتثقيفية لأصحاب المنشآت حول هذه الخدمات وأنواعها ومصادرها وأهميتها.

4. توصي الدراسة بضرورة العمل على إجراء الإصلاحات التشريعية والإجرائية اللازمة لمعالجة أوجه القصور في بيئة الاستثمار وبضرورة التزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات لتحسين بيئتها التنظيمية بالنسبة للمجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من أجل تحسين ترتيب دول المجلس في التقارير الدولية.

5. وإلى جانب تقديم الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة، توصي الدراسة بأهمية تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجال المال والأعمال خاصة بالنسبة للمنشآت التي تكون في بداية نشأتها بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من تجاوز الصعوبات التي تعترضها.. وتوصي الدراسة كذلك بضرورة مشاركة دول المجلس– على غرار العديد من الدول العربية الأخرى– في مسح المؤسسات الذي ينفذه صندوق النقد الدولي لما له من دور في توجيه الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري.

وأخيرا، يجب العمل على تعزيز مستوى الاستفادة من الطاقات الشبابية في دول المجلس واستثمارها في بناء الاقتصاد الوطني بدون خلق مزيد من الضغط على القطاع الحكومي وخلق مزيد من البطالة المقنعة والترهل الإداري، ويتم ذلك من خلال توجيههم للعمل الخاص ودعوتهم لنبذ فكرة التستر والتوجه للمبادرة والريادة والعمل الحر. كما يجب تشجيع كافة البرامج التي تعزز من ثقافة ريادة الأعمال، وهذا يتطلب دوراً فاعلاً لقطاع التعليم بمستوياته المختلفة، حيث يجب العمل على تعزيز التوجه نحو الريادة والعمل الحر خلال المراحل الدراسية.

الهوامش

(1) تم استخدام بيانات آخر بحث للمنشآت في دولة الكويت عام 2011 .
(2) قد يختلف ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2014 في تقرير عام 2015 عن الترتيب الذي نشر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، حيث يتم تعديل الترتيب للأخذ في عين الاعتبار التغييرات الأخيرة التي نفذها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في طريقة حساب الترتيب حيث يتم استخدام مقياس مدى الابتعاد من الحد الأعلى للأداء؛ وإدراج بيانات للمدينة الثانية للاقتصادات الإحدى عشر التي يتخطى عدد سكانها 100 مليون نسمة؛ والتغيرات في منهجية مجموعات مختلفة من المؤشرات؛ وأية مراجعات في البيانات نتيجة للتصحيحات.

المراجع العربية

أبو الهيجاء، عدنان ، (1991)، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، .
الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت (2011)، الكويت.
الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت (2013)، الملامح الأساسية للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، الكويت.
الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت (2002)، الكويت.
الخطيب، صبري (2009)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن : واقع وتطلعات"، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، الإصدار الثالث، المجلة الالكترونية، عمان، الأردن.
الخلف، عثمان (1995)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

الصادق، عبدالله، وأحمد اليوشع (1997)، "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية"، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.

الصليع ، عبدالله بن حمد (2001)، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض.

مريان، نادر (1997)، "معوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: حالة المنشآت الصناعية الصغيرة"، دراسات، المجلد 24، العدد 2.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

منظمة العمل العربية، (2008)، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية.

المراجع الأجنبية

Al-Mahrouq. M. (2006), "The Relationship Between Firm Size and Growth in Manufacturing Sector in Jordan", Dirassat, Administrative Sciences, Vol. 33, No 1.

Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, Asli Demirgüc-Kunt (2005), "Small and Medium Enterprises Across the Globe", World Bank Policy Research Working Paper 3127, World Bank, Washington, D.C.

Besnik A. Kras (2007), "Barriers to Entrepreneurship And SME Growth in Transition: The Case of Kosova", Journal of Developmental Entrepreneurship, Vol. 12, No. 1, pp.71–94.

Center for Strategy and Evaluation Services "CSES" (2012), Evaluation of the SME Definition.

Chen, Jai (2006), "Development of Chinese Small and Medium Sized Enterprises", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 13 No. 2, pp. 140-147.

Dahi Emine (2012), "Financial Challenges That Impede Increasing the Productivity of SMEs in Arab Region", Journal of Contemporary Management, Article ID: 1929-0128-2012-02-17-16.

Elasrag, H., (2012), "The Developmental Role of SMEs in The Arab Countries", MPRA, working paper No. 40608.

Evans, D, (1987), "The Relationship Between Firm Growth, Size, and Age: Estimates for 100 Manufacturing Industries", The Journal of Industrial Economics, 35(4), 567–581.

GCC Markets Monthly (2012).

Gulf Investment Corporation Weekly Economic Digest (GICWEG), Volume 3, Issue 109, Jan 2013.

Hall, B (1987) , "The Relationship Between Firm Growth, Size, and Age: Estimates for 100 Manufacturing Industries", The Journal of Industrial Economics, 583–606.

Hertog, Steffen (2010), "Benchmarking SME Policies in the GCC: A Survey of Challenges and Opportunities", A research report for the EU-GCC Chamber Forum Project.

Hobohm S., (2001), "Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience", Journal of Economic Cooperation, 22 (1), 1-42.

Holcombe S., (1995), "Managing to Empower: The Grameen's Bank Experience of Poverty Alleviation" , Zed Press London.

IFC (2010a) , "Scaling-Up SME Access to Financial Services in the Developing World".

IFC (2010b), "SME Banking Knowledge Guide".

IFC (2012), "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance".

Ismaila Bolarinwa Kadiri (2012), "Small and Medium Scale Enterprises and Employment Generation in Nigeria:The Role of Finance", Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.9; May.

Magableh, I. & Kharabsheh, R. (2011), "Employability of Graduates: Role of SMEs and Alternative Curriculums", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, issue 34, 2011.

Magableh, Ihab (2009a), "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26.

Magableh, Ihab (2009b), "Economics of Microfinance and SMEs in Jordan", VDM Verlag Publishing Company, Germany.

Magableh, Ihab (2010), "The Determinants of Demand for Training Courses in the Jordanian Universities: The Case of the Hashemite University", (Accepted for publication: Mawarid, NCHRD, ALO, No.1,).

Magableh, Ihab (2012) "Stimulating The Role of SMES in Reducing Unemployment in The GCC Countries: Business Environment and Quality of Jobs", A Paper Presented in The 5th Economic Conference Held by Oman Economic Association in Oman during the period 7-8 January 2012.

Mulhern, A. (1995), "The SMEs Sector in Europe: A Broad Perspective", Journal of Small Business Management, 33 (3).

Newberry, Derek, (2006), "The Role of Small and Medium-Sized Enterprises in The Futures of Emerging Economies", World Resources Institute under a Creative Commons License ,Earth Trends.

OECD (1997), "Globalisation and SMEs", Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing. Vol. 1 and 2, Paris.

OECD (2008), "Enhancing the Role of SMEs in Global Value Chains", Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing Paris,.

Perry, C, Meredith, GG & Cunnington, HJ (1988), "Relationship Between Small Business Growth and Personal Characteristics of Owner-managers in Australia", Journal of Small Business Management, vol. 26, no. 2, pp.76-79.

Pinho, J & Martins, L , (2010), "Exporting Barriers: Insights from Portuguese Small and Medium-sized Exporters and Non-exporters", Journal of International Entrepreneurship, vol. 8, no. 3, pp. 254-272.

Stevenson, Lois, (2010),"SMEs in the Arab Region: Challenges and Opportunities", The Dubai International Conference of Endowments on Innovative Sources to

Finance Small and Medium-Sized Enterprises, 16-17 February, UAE.

Union of Arab Banks, (2011), World Bank Financial Flagship Report.

World Bank (2013), Doing Business Report.

World Bank (2014), Doing Business Report,.

World Business Council for Sustainable Development "WBCSD" (2007),"Promoting SMEs for Sustainable Development".

Zeller, M. & Diagne, A. (2001). "Access to Credit and Its Impact on Welfare in Malawi", International Food Policy Research Institute, Food Policy Review No 116. Washington, D.C.